الفصل التاسع عشر

سكان الجماهيرية الليبية

إعداد
أ. د. عباس فاضل السعدي
ليبيا
كلية الآداب - قسم الجغرافيا

سكـان ليبـيا

تمهيد*:

تقويم مصادر البيانات السكانية:

١ - مصادر البيانات الثابتة (التعداد، العينة):

التعداد: قامت الحكومية الإيطالية أثناء فترة احتلالها للقطر الليبي بإجراء تعدادين للسكان، أحدهما في ٢١ إبريل من سنة ١٩٣١، وأجري بطريقة التعداد الفعلي، والآخر في ٢١ إبريل من سنة ١٩٣٦ ونفذ على أساس الطريقة النظرية. وقد تعرض التعدادان لأنواع مختلفة من الأخطاء، فالقصور في عدد الإناث كان في تعداد سنة ١٩٣١ أكبر منه في تعداد سنة ١٩٣٦. وهناك احتمال إهمال عدّ جزء غير قليل من السكان الرحل وشبه الرحل. كما أن هناك ما يدل على وجود قصور في عد الأعمار التي تقل عن عشر سنوات لكلا الجنسين. وعلى أي حال فإن نتائج تعداد عام ١٩٣٦ كانت أفضل من نتائج تعداد عام ١٩٣١[١].

وفي عهد الاستقلال أجريت خمسة تعدادات، الأول منها نفذ عام ١٩٥٤ ويمثل التعداد الوطني الأول، وأجري بالطريقة النظرية، أي عدّ الأشخاص بحسب محل الإقامة المعتاد سواء كانوا حاضرين أم غائبين مؤقتاً ليلة العد في ٣١ يوليو/أغسطس[٢].

والنظرة العامة عن تعداد ١٩٥٤ أنه لم يكن دقيقاً؛ لأنه أجري في ظل ظروف اقتصادية وأوضاع اجتماعية متخلفة. فضلاً عن غياب الوعي، وأغلب السكان كانوا رُحّل وأشباه رُحّل وانعدام طرق ووسائل النقل، وقد تعرض التعداد لأخطاء كثيرة في بيانات السن، حيث لوحظ وجود قصور في عدّ

الأطفال وبخاصة الذكور منهم في عمر أقل من ٥ سنوات[٤]. إن الأخطاء التي وقعت في قيود سجلات التعداد، أثناء عملية العدّ الأولية، قد بالغت نوعاً ما في المجموع الكلي للسكان [٥].

وفي عام ١٩٦٤ أجري ثاني تعداد في عهد الاستقلال، حيث نفذ بالطريقة النظرية ذاتها التي نفذ فيها التعداد السابق. وكان أفضل من تعداد عام ١٩٥٤، كما أن مضمون استمارة ١٩٦٤ يعد أفضل مما هو في تعداد ١٩٥٤، والجدول أكثر تفصيلاً، وحصلت أخطاء معتادة لبيانات العمر لاسيما المنتهية بالصفر والخمسة[٦].

والتعداد الثالث تم إجراؤه في عام ١٩٧٣ حيث قدم سنة عن موعده المقرر بسبب حاجة الدولة إلى بيانات سكانية ومعلومات أخرى متصلة بها، كما أنه هذا العام يمثل (عام السكان الدولي)[٧]. ونفذ هذا التعداد في التاريخ نفسه وبالأسلوب ذاته الذي أجري فيه التعداد السابق له. إلا أن تعداد الرحل وشبه الرحل كان قد تم على أساس الطريقة الفعلية[٨]. وشمل التعداد جميع المقيمين في الجماهيرية، سواء كانوا ليبيين أو غير ليبيين، وكذلك الليبيين المقيمين في الخارج[٩].

أما التعداد الوطني الرابع فقد أجري في عام ١٩٨٤ حيث تم بالأسلوب والتاريخ ذاته الذي تم فيه تعداد ١٩٧٣[١٠]. وقد صمم هذا التعداد لتشمل بياناته أرقاماً مفصلة عن المساكن ونوعيتها والمنشآت الانتاجية والحيازية والزراعية تلبية للحاجة لهذه البيانات، ونشرت النتائج الأولية عام ١٩٨٦[١١].

واتبع في التعداد الخامس عام ١٩٩٥ الأسلوب ذاته المتبع في التعدادات السابقة، وهو أسلوب العد النظري أو القانوني، أي عدّ جميع السكان المقيمين في الجماهيرية بحسب مكان إقامتهم المعتادة لحظة الإسناد الزمني للتعداد

وهي منتصف ليلة ٨/٣١ - ٩/١ من عام ١٩٩٥[١٢]، سواء كانوا مقيمين في أسر معيشية عادية أو جماعية، وكذلك الليبيين المقيمين في الخارج.

أما الرحل وشبه الرحل فقد تم عدهم في أماكن تواجدهم أثناء القيام بعملية حصر وترقيم المباني والمساكن والمنشآت، وذلك نظراً للتنقل المستمر لهذه الفئة من السكان. وقد صدرت نشرة إحصائية تضمنت ١٢٣ جدولاً تم تبويبها في أربعة عشر قسماً، كل قسم منها أفرد لعرض بيانات متعلقة بإحدى الخصائص التي تناولها التعداد. وتجاوزت نسبة الشمول في تعداد ١٩٩٥ على مستوى الجماهيرية نحو ٩٧٪.

العينة:

المسح بالعينة هو استنتاج إحصائي يقوم على التعميم من الجزء إلى الكل، وعن طريقه يمكن الحصول على البيانات السكانية بسرعة وبكلفة قليلة من دون اختزال كبير في الدقة. وتجري هذه المسوحات إما لمجموع السكان أو لفئة منهم، وتتم المسوحات على أساس اختيار عينة تمثل إجمالي السكان وجمع المعلومات عن خصائصهم الأساسية، ثم اعتماد الأساليب الإحصائية لاستخراج التقديرات عن خصائصهم السكانية.

إن الدراسات السكانية المعتمدة على العينة مقتصرة على الباحثين ومنها عينة أشرف عليها كاتب هذه السطور على فريق عمل من طلبة المرحلة الرابعة جغرافيا في مدينة سوسة الليبية خلال آذار (مارس) من عام ٢٠٠٠ لأغراض كتابة بحث التخرج للمرحلة المذكورة، حيث بلغت نسبة العينة نحو ٢٣٪ من مجموع سكان المدينة لدراسة الخصائص السكانية فيها وبخاصة ظاهرات المواليد والوفيات والزواج والطلاق.

٢ - مصادر البيانات غير الثابتة: سجلات المواليد والوفيات والهجرة:

لا تختلف الإحصاءات الحيوية في ليبيا عما يماثلها في بقية الأقطار العربية من حيث تأخر تسجيلها بالرغم من أهميتها وتأكيد الهيئات الدولية بضرورة تسجيل وقائعها، فهي غير كاملة وينقصها الدقة. وتسجيل بيانات الوفيات يشوبه نقص أكبر من الولادات بسبب حدوثها خارج المستشفيات والمؤسسات الصحية الأخرى وبخاصة وفيات الرضع. وما قيل عن تسجيل الولادات والوفيات يمكن أن يقال عن تسجيل ظاهرتي الزواج والطلاق من حيث نقص بيانات تسجيلها وعدم دقتها؛ لأن كثيراً منها لا يسجل لدى المحاكم الشرعية.

وفي ليبيا رأت الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق واعتباراً من عام ١٩٩٣ أن تكون الجداول الإحصائية لنشرة الإحصاءات الحيوية السنوية مطابقة تماماً للبيانات الفعلية للتبليغات الحيوية الشهرية الواردة من مكاتب السجل المدني بالجماهيرية (والمرسلة إلى مصلحة الإحصاء مباشرةً) دون إضافة بيانات إحصائية أخرى تقديرية التي كانت الإدارة العامة للإحصاء والتعداد تستكمل بها النقص الملحوظ في الوقائع الحيوية من بعض المناطق والجهات، مما لا يعطي الصورة الحقيقية لزيادة السكان الطبيعية خلال السنة. أما إحصاءات الزواج والطلاق فمصدرها المحاكم الشرعية، وهي التي تبلغ مكاتب السجل المدني بتلك الإحصاءات[١٤].

وتعد البيانات الخاصة بالوفيات والمستمدة من السجل المدني من أكثر الإحصاءات الحيوية قصوراً وتذبذباً بحيث يصعب الإعتماد عليها في إجراء دراسة تحليلية سليمة. وهو ناتج عن عدم الدقة في البلاغات الخاصة بحالات الوفاة في المناطق الريفية والرعوية البعيدة عن مراكز السجل المدني؛ لهذا فإن

التسجيل الحيوي للوفيات يعطي في الغالب أرقاماً غير متكاملة ومعدلات منخفضة إلى درجة لا يمكن إيجاد تفسير مقبول لها[١٥].

أما بيانات الهجرة الدولية (الوافدة والمغادرة) فقد تتوفر في بعض الدوائر كالموانئ الجوية والبحرية ومراكز الحدود البرية ودائرة الجوازات والقوى العاملة، إلا أنه لا تتوفر سجلات منظمة ببياناتها. وقد أشارت بعض التعدادات إلى بعض تلك الأرقام حيث تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة لعدم تيسر غيرها.

وفضلاً عن مصادر البيانات السابقة، استفادت هذه الدراسة من بعض المطبوعات الصادرة عن الأمم المتحدة وبخاصة القسم السكاني في نيويورك.

أولاً: نمو السكان:

١ - اتجاهات النمو ومعدلاته:

شهد القطر الليبي تزايداً واضحاً في عدد سكانه من حوالي ٦٥٥ إلى نحو ٧٣٣ ألف نسمة بين تقديرات عام ١٩٣١ و١٩٣٦ خلال مرحلة الاحتلال الإيطالي. وفي عهد الاستقلال ازداد السكان من ١,١ مليون نسمة إلى ٤,٨ مليون نسمة بين تعدادي ١٩٥٤-١٩٩٥ أي بأكثر من أربعة أضعاف خلال أربعة عقود حيث جرت خمسة تعدادات سكانية إبان هذه المدة.

ويلاحظ تزايد معدل نمو إجمالي السكان من ٣,٧٪ خلال العقد الأول (١٩٥٤ - ١٩٦٤) إلى ٤,١٪ في العقد الثاني (١٩٦٤ - ١٩٧٣)، ثم إلى ٤,٥٪ خلال العقد الثالث (١٩٧٣ - ١٩٨٤). وهو يشير إلى استقرار النمو إبان العقدين الأخيرين بعد أن خفت سرعة النمو بعض الشيء. ومعدل النمو الأخير يرتفع كثيراً عن معدل النمو العالمي البالغ ١,٧٪، والعربي البالغ نحو ٢,٨٪ للمدة ١٩٧٠ - ١٩٩٥[١٦].

وبعد تعديل بيانات تعداد السكان لعامي ١٩٥٤ و١٩٦٤ لمراعاة ورود أرقام أقل من الواقع في التعداد الأول، وأكثر من الواقع في التعداد الثاني واحتساب أرقام الهجرة فيما بين التعدادين المذكورين وخلال المدة ١٩٦٤ - ١٩٧٣ من واقع بيانات تعداد ١٩٧٣ للسكان الليبيين تصبح معدلات النمو للذكور ٢,٩٪ وللإناث ٢,٨٪ خلال المدة ١٩٥٤ - ١٩٦٤. ترتفع تلك المعدلات إلى ٣,٤٪ للذكور و٣,٦٪ للإناث خلال المدة ١٩٥٤ - ١٩٦٤. ويعود سبب ارتفاع معدل النمو هذا إلى ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض في معدلات الوفيات.

جدول رقم (١)

تطور سكان ليبيا ومعدلات نموهم خلال التعدادات السكانية من ١٩٣١-١٩٩٥

التعداد	ليبيون	غير ليبيين	إجمالي السكان	معدل النمو السنوي لإجمالي السكان٪		
				ذكور	اناث	جملة
١٩٣١	٦٥٤٧١٦	-	-	-	-	-
١٩٣٦	٧٣٢٩٧٣	-	-	٢	٢,٦	٢,٣
١٩٥٤	١٠٤١٥٩٩	٤٧٢٧٤	١٠٨٨٨٧٣	٢	١,٩	٢,٠
١٩٦٤	١٥١٥٥٠١	٤٨٨٦٨	١٥٦٤٣٦٩	٣,٧	٣,٧	٣,٧
١٩٧٣	٢٠٥٢٣٧٢	١٩٦٨٦٥	٢٢٤٩,٢٣٧	٤,٣	٣,٩	٤,١
١٩٨٤	٣٢٣١٠٥٩	٤١١٥١٧	٣٦٤٢٥٧٦	٤,٦	٤,٣	٤,٥
١٩٩٥	٤٣٨٩٧٣٩	٤٠٩٣٢٦	٤٧٩٩٠٦٥	٢,٣	٢,٨	٢,٥
١٩٩٥-٥٤	-	-	-	٣,٧	٣,٦	٣,٦

المصدر : حسبت معدلات النمو السكاني اعتماداً على : عيسى سليمان الزقني، الوضع السكاني في الجمهورية العربية الليبية، ١٩٧٦، جدول (١)، ص١، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، جدول (١)، ص٧٥، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ١٤٢٤م/١٩٩٥ ف، جدول ١٣، ص ٤٠، التعداد العام للسكان ١٩٦٤، جدول (ز)، ص.

يلاحظ انخفاض معدل النمو خلال العقد الأخير (١٩٨٤ - ١٩٩٥) إلى ٢,٥٪ سنوياً والناجم عن تناقص معدل نمو السكان غير الليبيين، وهو بقدر معدل نمو سكان الوطن العربي على أساس التوقعات المحسوبة للمدة ١٩٩٣-٢٠٠٠[١٨].

والمصدر الأكبر في زيادة السكان ناجم عن ارتفاع الزيادة الطبيعية وهي الفرق بين المواليد والوفيات، فقد بلغ معدلها عام ١٩٧٣ نحو ٣٤ بالألف وارتفعت قليلاً في عام ١٩٩٠ إلى ٣٤,٦ بالألف. أما الزيادة العامة فقد وصلت إلى ٤٥ بالألف، منها ٣٤ بالألف زيادة طبيعية و١١ بالألف زيادة غير طبيعية (هجرة)[١٩]. مما يعني أن الزيادة الطبيعية ذات أثر فاعل في زيادة السكان، وتأتي الهجرة في مرتبة ثانية.

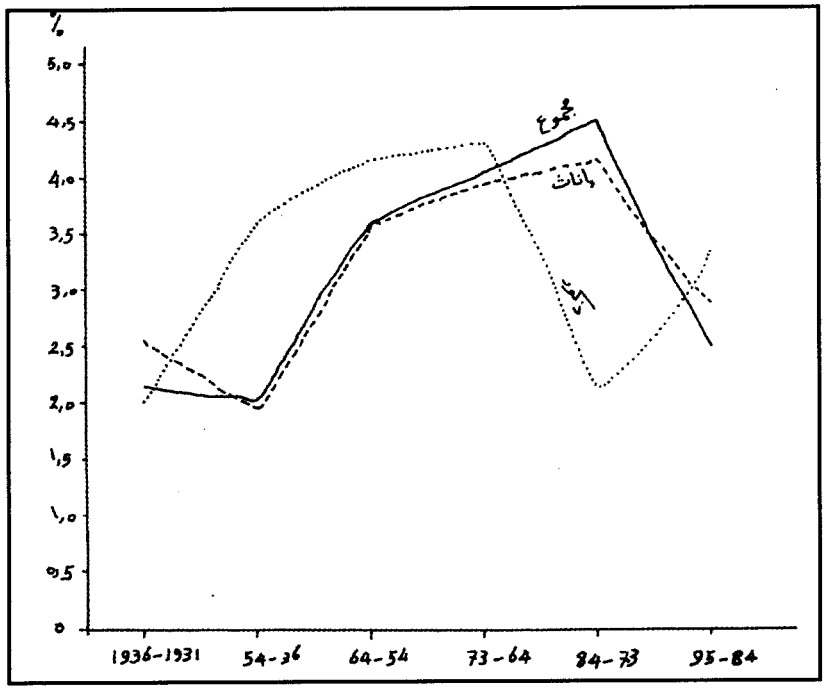

شكل (١) معدل نمو السكان في ليبيا خلال المدة ١٩٣١-١٩٩٥ بحسب النوع (٪)

وخلال المدة ١٩٧٣-١٩٨٤ كان معدل نمو الذكور أعلى بقليل من معدل نمو الإناث (٦ , ٤٪ للذكور مقابل ٣ , ٤٪ للإناث). ويعود سبب ذلك إلى سرعة نمو الذكور غير الليبيين قياساً بالإناث. وهو يؤكد تزايد تأثير الهجرة الخارجية الوافدة إلى ليبيا ومساهمتها الفاعلة في رفع معدل نمو السكان وبخاصة الذكور منهم، لكثرة عددهم مقارنةً بما يناظرهم من الإناث.

وتغيرت الصورة خلال العقد الأخير (١٩٨٤ - ١٩٩٥) حيث أصبح معدل نمو الإناث لإجمالي السكان أعلى من معدل نمو الذكور (٨ , ٢٪ للإناث مقابل ٣ , ٢٪ للذكور) وسببها تزايد هجرة الإناث الوافدات مقابل تناقص هجرة الذكور للسكان غير الليبيين. فبينما بلغ معدل نمو الذكور للمدة نفسها -١٪ (بالسالب)، نجد المعدل يرتفع بالنسبة للإناث إلى ٢ , ٢٪. وتلاحظ الظاهرة نفسها عند السكان الليبيين ولكن بفرق قليل بين الجنسين.

ومع أهمية مساهمة السكان غير الليبيين إلى جانب المعدل الخاص بالسكان الليبيين في رفع المعدل العام، فإنه يمكن القول إن السرعة في نمو السكان راجع إلى أهمية تنامي فئة صغار السن، في حين تتسم فئة متوسطي الأعمار بالاعتدال وفئة كبار السن بالبطء[٢٠].

وفيما يخص السكان الوافدون (غير الليبيين) فقد انخفضت نسبتهم بين تعدادي ١٩٥٤ و ١٩٦٤ من ٣ , ٤٪ إلى ١ , ٣٪ من إجمالي السكان، وإن زاد العدد المطلق بقليل. وسجل معدل النمو المركب مستوىً متدنياً، فلم يزد عن ٣ , ٠٪ سنوياً. في حين شهد عام ١٩٧٣ تزايداً واضحاً في عدد السكان غير الليبيين فارتفعت نسبتهم إلى ٨ , ٨٪ من إجمالي السكان. وبلغ معدل النمو المركب ٧ , ١٦٪ حيث فتحت أبواب الهجرة أمام الوافدين لسد النقص الحاصل في عدد العمال الفنيين لديها، فقد اتضح من سجلات الهجرة أنه بتاريخ ٢٠

يونيو ١٩٧٣ كان في ليبيا ١١٧٣٤٤ من العمال غير الليبيين بموجب أذونات عمل[٢١]. حيث تمثل المدة الواقعة بين عامي ١٩٦٤-١٩٧٣ فترة الاستفادة من الثروة النفطية واستخدامها في خطط التنمية. وتدفق هؤلاء الوافدون ساهم في رفع معدل نمو إجمالي السكان.

وكان المتوقع أن يستمر هذا التدفق في السنوات التالية لعام ١٩٧٣، ففي عام ١٩٨٤ ازدادت نسبة السكان غير الليبيين إلى إجمالي السكان إلى نحو ١١,٣٪ وبمعدل نمو مركب وقدره ٦,٩٪ خلال المدة ١٩٧٣ - ١٩٨٤. حيث يمكن القول إن المعدل شهد نوعاً من الاعتدال والاستقرار مع احتفاظه بمستواه المرتفع، إلا أن العقد الأخير بين آخر تعدادين (١٩٨٤-١٩٩٥) شهد تقلصاً في نسبة هؤلاء المهاجرين حيث بلغت نسبة غير الليبيين إلى إجمالي السكان نحو ٨,٥٪ وبمعدل نمو مركب سالب بلغ نحو -٠,٠٥٪ حيث تمثل هذه المدة مرحلة حصار أجنبي على ليبيا ولا يسمح إلا لهجرة من تحتاجهم خطط التنمية من الأيدي العاملة.

أما معدل نمو السكان الليبيين فقد تناقص من ٣,٨٪ خلال المدة ٥٤-١٩٦٤ إلى ٣,٤٪ خلال المدة ٦٤-١٩٧٣ والأسباب المحتملة لهذا الانخفاض هي:

١ - انخفاض في معدلات الخصوبة.

٢ - زيادة في معدلات الوفيات.

٣ - انخفاض صافي هجرة الليبيين أي زيادة الهجرة المغادرة عن الهجرة الوافدة.

٤ - قصور عدد السكان في عامي ١٩٥٤ و١٩٧٣.

٥ - قصور في عدد السكان سنة ١٩٧٣ أكثر مما حصل في عام ١٩٦٤.

وعند متابعة هذه الأسباب يلاحظ[٢٢]:

أ - استمرار ارتفاع معدل الخصوبة للسكان الليبيين، ولم يطرأ عليهم أي تناقص.

ب - انخفاض معدل الوفيات واستمراره بهذا الاتجاه.

ج - عودة الليبيين الذين كانو في الخارج إلى داخل ليبيا.

د - عدم وجود تناقض في نسبة النوع بين عام ١٩٦٤ و١٩٧٣.

وهذه الحقائق لا تبقي إلا افتراضاً واحداً وهو قصور وعدم شمول بيانات تعداد عام ١٩٥٤ مما يجعل وجود نقص في عدد سكان هذا التعداد. وأكدت بعض الأبحاث هذه الحقيقة.

وعلى العموم يمكن اعتبار معدل النمو خلال المدة ١٩٦٤-١٩٧٣ مرحلة استقرار بالنسبة للسكان الليبيين والميل نحو الاعتدال في السرعة. ومن المرجح أن ذلك الاعتدال كان بسبب تنظيم قانون الجنسية وإلغاء بعض التسهيلات التي كان يتم بمقتضاها إجراءات الحصول على الجنسية الليبية[٢٣].

والاتجاه الذي حصل لغير الليبيين خلال المدة ١٩٦٤ - ١٩٧٣ حصل أيضاً للسكان الليبيين إبان المدة ١٩٧٣-١٩٨٤ حيث ارتفع معدل النمو إلى ٢,٤٪. وهو يظهر عودة المهاجرين الليبيين من الخارج إلى وطنهم، فضلاً عن ارتفاع الزيادة الطبيعية.

جدول رقم (٢)

معدلات نمو السكان الليبيين وغير الليبيين (١٩٣١ - ١٩٩٥)٪

المـــدة	الليبيون	غير الليبيين
١٩٣١-١٩٣٦	٢,٣	-
١٩٥٤-١٩٦٤	٣,٨	٠,٣
١٩٦٤-١٩٧٣	٣,٤	١٦,٧
١٩٧٣-١٩٨٤	٤,٢	٦,٩
١٩٨٤-١٩٩٥	٢,٨	-٠,٠٥
١٩٥٤-١٩٧٣	٣,٦	٧,٨
١٩٥٤-١٩٩٥	٣,٦	٥,٤
١٩٧٣-١٩٩٥	٣,٥	٣,٤

المصدر : حسبت المعدلات اعتماداً على جدول (١).

وبالإمكان تقسيم معدلات النمو إلى ثلاث مراحل زمنية كما هو واضح في أدناه:

١ - **مرحلة الركود والتناقص السكاني:** ابتدأت هذه المرحلة بالاحتلال الإيطالي وحتى الحرب العالمية الثانية، ونمو السكان في بعض المناطق كان سالباً كما حصل في ولاية برقة التي تناقص سكانها من ١٩٨ ألف نسمة إلى نحو ١٣٧ ألف نسمة بين عامي ١٩١١ و١٩٣٦. ويعزى هذا التناقص إلى استشهاد عدد ليس بالقليل من الليبيين إبان حرب الجهاد وضد المستعمر الإيطالي. فضلاً عن هجرة أعداد كبيرة من الليبيين إلى الأقطار العربية

المجاورة[٢٤]. ففي ضوء تعداد عامي ١٩٣١ و١٩٣٦ حيث بلغ معدل النمو خلالهما ٢,٨٪، وصل عدد الليبيين المهاجرين إلى تونس نحو ٢٠٠٠٠ نسمة. وفي سنة ١٩٤٤ ارتفع العدد فوصل إلى ٣٠٠٠٠ نسمة وإلى أكثر من ذلك سنة ١٩٤٧[٢٥]، بسبب الجفاف والجدب وقلة المياه. كما خلفت الحرب العالمية الثانية أوضاعاً سيئة في ليبيا لاسيما في منطقتي الجفارة والجبل الغربي، فتزايدت الهجرة إلى تونس.

٢ - **مرحلة النمو البطيء:** شهدت المدة الواقعة بين عامي ١٩٣٦ و١٩٥٤ نمواً بطيئاً للسكان لم يتجاوز معدله ٢٪ سنوياً حيث استشهد عدداً من السكان بسبب ما جرَّته الحرب العالمية الثانية من ويلات، وكانت أرض ليبيا ميداناً لأحداثها. فضلاً عن حالة البلاد الاقتصادية السيئة وسنوات الجفاف التي حدثت في الأعوام ١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٤٩.

٣ - **مرحلة النمو السريع:** وتمثل المدة ما بين ١٩٥٤ و١٩٩٥ وما زالت مستمرة لحد الآن، حيث شهدت ليبيا تزايداً سريعاً في النمو ابتداءً منذ أوائل السبعينيات وبلغ المعدل ٣,٦٪ حيث يرتفع معدل المواليد مقابل انخفاض في معدل الوفيات.

وليبيا لا تختلف في هذا الشأن عن بعض دول العالم النامي، فقد يكون سبب ارتفاع معدل المواليد حداثة السن، أي أن المجتمع فتي مع وجود نسبة كبيرة من النساء في المجموعة العمرية القادرة على الإنجاب - أي بين سن الخامسة عشرة وسن التاسعة والأربعين - في سنوات مقبلة. ويتوقع تزايد نسبة النساء المذكورات من ٤٨,٢٪ عام ١٩٩٥ إلى ٥٦,٦٪ عام ٢٠٢٥(٢٦). وهذا يشير إلى أن عملية استكمال النمو الديموغرافي وبلوغ مجتمع مستقر

سيتطلب عدة أجيال، وهذا يعني أن معدلات الولادة ستبقى مرتفعة في بعض دول العالم النامي (ومنها ليبيا وبقية الأقطار العربية) في المستقبل القريب[٢٧].

إن انخفاض معدلات الوفيات دون أن يصاحبها انخفاض مماثل في معدلات المواليد وما يصاحبها من تزايد في معدلات النمو السكاني، تمثل ظاهرة تصاحب الدولة في أول مراحل تحولها الاقتصادي والاجتماعي - وهو ما ينطبق على ليبيا - والمعروف أن معدلات المواليد وغيرها من مقاييس الخصوبة ترتفع في بداية حدوث التحول المذكور لمدة من الزمن، تبدأ بعدها بالانخفاض. ويحدث ذلك الانخفاض عندما تصل نتائج التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي إلى جميع طبقات المجتمع من حيث مستويات الدخل والتعليم والعمل وغيرها، ويبدأ الزوجان بتنظيم الأسرة بما فيها وسائل استعمال منع الحمل[٢٨].

وفضلاً عما تقدم فإن تزايد النمو يمكن أن يعزى أيضاً إلى عدم دقة تعداد ١٩٥٤ وزيادة الهجرة الوافدة إلى ليبيا بسبب تزايد رأس المال الناتج عن استثمار النفط وما تبعه من تطور اقتصادي وتوسع خطط التنمية مما يساعد على زيادة الطلب على الأيدي العاملة لمواجهة ذلك التطور[٢٩].

وإذا صحت تقديرات عام ١٩٩٧ للسكان الليبيين البالغ ٤٦٤٧٥٢٠ نسمة[٣٠]، فإن معدل النمو خلال المدة ١٩٨٤-١٩٩٧ سيرتفع إلى ٢,٨٪ سنوياً، مما يشير إلى عودة المزيد من السكان الليبيين إلى وطنهم.

ومعدل النمو المذكو هو ذاته المسجل بين آخر تعدادين للسكان، وهذا المعدل وإن كان منخفضاً قياساً بالعقد السابق له لكنه يعد أكثر ارتفاعاً من نظيره لإجمالي السكان. ويتباين هذا المعدل من منطقة لأخرى، فهو يقل عن

٣٪ في كل من طرابلس والواحات والجبل الأخضر وسهل بنغازي، ويزيد عن ٤٪ في سوف الجين والمنطقة الوسطى، ويتراوح ما بين ٣-٤٪ في بقية المناطق (الزاوية، الجبل الغربي، الجفرة، النقازة، البطنان، مصراته، فزان). ولوحظ أن أعلى معدل للنمو بين تعدادي ١٩٣١ و١٩٣٦، أي خلال مرحلة الاحتلال الإيطالي، كان قد سجل في المناطق الصحراوية والبالغ ٦ , ٤٪ يليه في طرابلس والبالغ نحو ٩ , ٢٪[٣١].

ج - عوامل النمو وخصائصها:

أ - الإنجاب:

يمثل الإنجاب أحد العناصر الأساسية في الدراسات الديموغرافية؛ لأنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة أعداد السكان. وهو غالباً ما يفوق عناصر النمو السكاني الأخرى من وفيات أو هجرة، وبالتالي فهو المحدد الرئيس لنمو السكان، وعلى هذا الأساس تظهر فاعلية الإنجاب في زيادة حجم المجتمع إذا ما سادت ظروف صحية واعتيادية تقل فيها الأوبئة ويسود فيها السلم. كما يساعد على تحقيق التوازن السكاني وإعادة تحقيقه، إذ يمثل الوسيلة الأكثر فاعلية وأهمية في تحقيق الأمن السكاني في بعديه الداخلي والخارجي، أي داخل القطر وخارجه مع الدول المجاورة أو غيرها.

ونظراً لتلك الأهمية فقد شجعت الدولة الأفراد على رفع مستوياته ومنحتهم محفزات لزيادة معدلاته لاسيما وإن عدد السكان في القطر الليبي منخفض قياساً بمساحته الشاسعة وموارده العديدة. مما يتطلب زيادة كثافته السكانية وتوزيع أعداد من البشر في مناطق التخلخل السكاني.

وليبيا من الأقطار التي تتصف بارتفاع مستويات الخصوبة، كما يتضح من أرقام الجدول رقم (٣) بعد استخدام بيانات السن الممهدة لعدد الإناث بحسب فئات العمر وعلى أساس المواليد المسجلين عام ١٩٧٣، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلي TFR نحو ٧,٢ ومعدل التكاثر الإجمالي GRR ٣,٥ ومعدل المواليد الخام ٤٥,٢ بالألف، وتلك الأرقام تدل على مستويات مرتفعة للخصوبة.

وتشير بيانات المواليد المسجلة في السجلات الحيوية عام ١٩٧٣، بعد تصحيحها تلافياً لقصورها، إلى ارتفاع أكثر في مستويات الخصوبة؛ فقد بلغ بموجبها معدل الخصوبة الكلي ٧,٩ ومعدل التكاثر الإجمالي ٣,٩ ومعدل المواليد الخام نحو ٥٣,٢ بالألف[٣٢].

جدول رقم (٣)

معدلات الخصوبة العمرية النوعية في ليبيا عام ١٩٧٣ (بالألف)

فئات العمر	الإناث الليبيات (أرقام معدلة)	عدد المواليد الليبيين	معدلات الخصوبة العمرية النوعية
١٩-١٥	١٠٧٦٦٧	٢١١٤٣	١٩٦
٢٤-٢٠	٨٦٨٢٢	٣٠٠٤٥	٣٤٦
٢٩-٢٥	٦٩٧٢٠	٢٤٣٦٢	٣٤٩
٣٤-٣٠	٥٥٨٥٧	١٤٥٠٣	٢٦٠
٣٩-٣٥	٤٤٧٢٦	٧٩١٩	١٧٧
٤٤-٤٠	٣٥٦١٩	٢٦٢٤	٧٤
٤٩-٤٥	٢٨٣٣٣	١٠١٥	٣٦
المجموع	٤٢٨٧٤٤	١٠١٦١١	١٤٣٨

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، الوضع السكاني في ج ع ل، إعداد عيسى سليمان الزقني، ١٩٧٦، جدول ٣٧، ص٨٢.

إن الاعتماد على الإحصاءات الحيوية من دون تصحيح يوصل الباحث إلى أرقام مضلله بعيدة عن الواقع، بل إن آخر تعداد سكاني (١٩٩٥) أوضحت أرقام المواليد الأحياء فيه للنساء الليبيات في عمر الإنجاب في السنة السابقة للتعداد إلى وجود قصور واضح في تلك الأرقام. فعلى أساسها بلغ معدل الخصوبة الكلي ٣,٣ مولود/امرأة، ومعدل التكاثر الإجمالي ١,٦ مولودة (أنثى)/امرأة، ومعدل الخصوبة العام ٨٥,٤ بالألف، ومعدل المواليد الخام ٢١,٤ بالألف [٣٣]. وهي أرقام متدنية عن واقع المجتمع الليبي النامي ذو الخصوبة المرتفعة. ويظهر هذا إذا ما علمنا أن معدل الخصوبة الكلي النامي ذو الخصوبة المرتفعة. ويظهر هذا إذا ما علمنا أن معدل الخصوبة الكلي بموجب تقديرات الأمم المتحدة يصل إلى ٦,٤ سنة ١٩٩٠-١٩٩٥[٣٤].

والنقص في الإحصاءات الحيوية يكون أكثر وضوحاً من الأرقام المشار إليها والمستقاة من تعداد ١٩٩٥، إذ تشير أرقام المواليد المسجلة عام ١٩٩٧ والبالغة ٨٥٣٥٨ مولود[٣٥]. وبعد تقدير نسبة الإناث للعام المذكور بحسب الفئات العمرية[*].

ومن خلال حساب معدلات الخصوبة العمرية اتضح أن معدل الخصوبة الكلية بلغ ٢,٩ ومعدل التكاثر الإجمالي ١,٤ ومعدل الخصوبة العام ٧٣,٢ بالألف ومعدل المواليد الخام ١٨,٤ بالألف. مما يتطلب إبعاد البيانات المستقاة من الإحصاءات الحيوية في استخراج المقاييس الديموغرافية، ولابد من تعديل بياناتها أو الاعتماد على التقديرات التي تجريها بعض المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة.

وتشير تقديرات أخرى إلى أن معدل المواليد الخام بلغ سنة ١٩٧٣ نحو ٤٦,٩ بالألف[٣٦]، وسنة ١٩٨٤ نحو ٤٦ بالألف، وسنة ١٩٩٠ حوالي ٤٤

بالألف[٣٧]، وسنة ١٩٩٠-١٩٩٥ نحو ٤١,٩ بالألف[٣٨]. وينخفض الرقم في توقعات بعض المطبوعات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى ٢٨,٦ بالألف[٣٩].

وتعكس تلك الأرقام مستويات مرتفعة للخصوبة واتجاهها نحو الانخفاض التدريجي. ويعود سبب ارتفاع معدل المواليد في ليبيا إلى كون المجتمع محافظ ومتمسك بتقاليده الدينية وميله إلى الإكثار من النسل والتفاخر بالكثرة العددية للأسرة والعشيرة. فمثل هذه الأسر لها مكانة اجتماعية خاصة، فضلاً عن الزواج المبكر وبخاصة في الريف. ويتوالى التكاثر حتى نهاية مرحلة الإنجاب، كما أن إعادة الزواج للأرامل أمر شائع. وفضلاً عما تقدم، تعمل السياسة السكانية للدولة على زيادة معدلات المواليد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كالإجراءات المتبعة في علاوة العائلة، والامتيازات الممنوحة للمتزوجين، أو بطريقة غير مباشرة مثل مجانية التعليم والعلاج والعناية بالأمومة والطفولة[٤٠].

ومع ارتفاع معدلات الخصوبة إلا أنها تميل نحو الانحدار البطيء، إذ تشير تحليلات نتائج التعداد العام للسكان سنة ١٩٨٤ إلى أن مستوى الخصوبة لدى النساء الليبيات في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) وقد انخفض انخفاضاً طفيفاً عن تعداد ١٩٧٣، حيث كان متوسط عدد الأطفال (بعمر أقل من ٥ سنوات) للمرأة الواحدة في حدود ١,١٣ طفل في عام ١٩٧٣، أصبح ٠,٩١ طفل في عام ١٩٨٤[٤١].

ومن دلائل الانخفاض أيضاً كان معدل الخصوبة الكلي ٧,٢ سنة ١٩٧٣، أصبح ٦,٩ سنة ١٩٩٠. كذلك انخفض معدل الزواج من ٥,٥ بالألف إلى ٤,٥ بالألف خلال المدة نفسها. وارتفع متوسط العمر عند الزواج لدى الذكور والإناث، فقد كان لدى الذكور ٢٥ سنة عام ١٩٧٣ أصبح ٢٧ سنة عام ١٩٨٤،

وعند الإناث ارتفع من ١٩ سنة إلى ٢٣ سنة خلال المدة ذاتها[٤٢].

وكان لدخول الإناث ميدان التعليم أثر واضح في رفع متوسط العمر عند الزواج وبالتالي انخفاض الخصوبة. فالنساء المتعلمات تعليماً جامعياً تنخفض خصوبتهن قياساً بالشهادة الأدنى، كما يتضح في الجدول الآتي:

المستوى التعليمي	الليبيون
أمية	٥,٧
تقرأ وتكتب	٣,٢
شهادة ابتدائية	٢,٥
شهادة ثانوية عامة	٢,١
تعليم جامعي	١,٥

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، معدلات النمو السكاني ومستوى الخصوبة والوفيات، سلسلة الدراسات الإحصائية لتعداد ١٩٧٣، العدد ٢، ص ٣٨.

ب - الوفـاة:

الوفاة من الظواهر الديموغرافية والجغرافية المهمة والمؤثرة في السكان، إذ يزداد السكان زيادة طبيعية بالمواليد وينقصون نقصاً طبيعياً بالوفيات. ولا يقتصر تأثير الوفيات في ضبط حجم السكان النهائي فقط بل يتعدى ذلك إلى توزيعهم وتركيبهم من حيث فئات العمر والنوع.

وتعد الوفاة عنصراً مهماً من عناصر تغير السكان، حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك. وهي أكثر ثباتاً في الخصوبة ويمكن التحكم في مستواها.

وتعكس أرقام الوفيات في ليبيا والمستقاة من الإحصاءات الحيوية

انخفاضاً في معدلاتها بسبب وجود قصور في تسجيلها. ففي عام ١٩٧٠ بلغ معدل الوفيات الخام المسجل نحو ٧,٦ بالألف، انخفض إلى ٥,١ بالألف عام ١٩٨٠[٤٣]. في حين ذكر كتاب السكان السنوي الصادر عن الأمم المتحدة تقديرات تزيد كثيراً عنها، حيث بلغ المعدل بموجبها ١٥,٨ بالألف، انخفض إلى ١٢,٨ بالألف في العامين المذكورين، ثم انخفض المعدل إلى ٩,٤ بالألف عام ١٩٩٠.

وفي ضوء الأرقام الأخيرة يوضح الجدول الآتي تطوراً لمعدل الوفيات الخام خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

جدول رقم (٥)

معدل الوفيات الخام في ليبيا خلال المدة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ (بالألف)

١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٨٥ - ١٩٩٠	١٩٩٠ - ١٩٩٥	١٩٩٥ - ٢٠٠٠
١٣	١١,٤	٩,٧	٨	٧

المصدر : منصور محمد الكيخيا، السكان في كتاب الجماهيرية، ١٩٩٥، ص ٣٨٤، عيسى سليمان الزقني، الوضع السكاني في الجمهورية العربية الليبية، ١٩٧٦، ص ٩٠.

وتشير أرقام الجدول إلى انخفاض تدريجي لمعدل الوفيات مع تقدم الزمن، بسبب التطور الصحي والاقتصادي الناجم عن تنفيذ مشاريع التنمية الشاملة. ويظهر الاتجاه نفسه في أرقام الإحصاءات الحيوية الصادرة عن الجهات الرسمية ذات العلاقة، على ما فيها من قصور ولاسيما بعد عام ١٩٩٢ يوضحها الجدول الآتي:

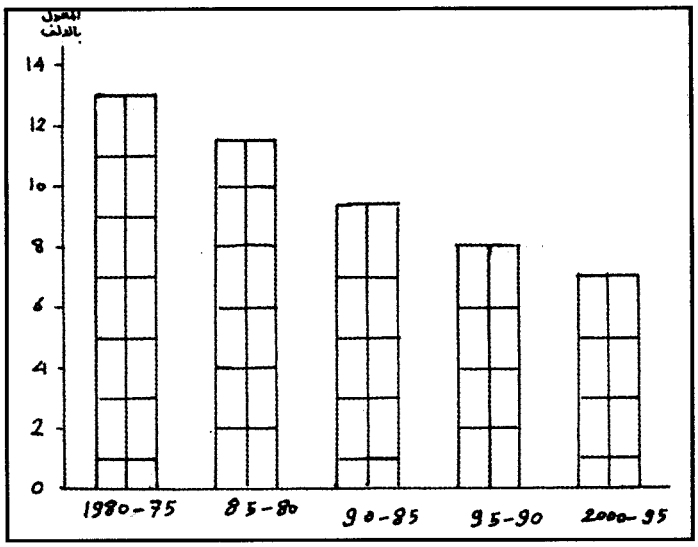

شكل (٢) معدل الوفيات الخام في ليبيا خلال المدة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠

جدول رقم (٦)

تطور معدل الوفيات الخام المسجلة للسكان الليبيين خلال المدة ١٩٨٩ - ١٩٩٧ (بالألف)

السنـــة	معدل الوفيات	السنـــة	معدل الوفيات
١٩٨٩	٧,٤	١٩٩٤	٣,٣
١٩٩٠	٧,٥	١٩٩٥	٣,١
١٩٩١	٧,٦	١٩٩٦	٢,٧
١٩٩٢	٨,٢	١٩٩٧	٣,٢
١٩٩٣	٣,٢	-	-

المصدر : حُسبت المعدلات اعتماداً على: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الإحصاءات الحيوية لعام ١٩٩٧، جدول (١) ، (٤٢).

وعند توزيع معدل الوفيات الخام المسجل لعام ١٩٩٧ على مناطق الجماهيرية يلاحظ أن مناطق سهل بنغازي وطرابلس والجفرة قد سجلت أعلى المعدلات (أكثر من ٤ بالألف). ويعكس الرقم أيضاً كثرة عدد السكان في بعض مناطق هذا المستوى، في حين يصل المعدل إلى أدنى مستوياته في سوف الجين ومصراته (١,٨ بالألف)، وما بين الرقمين كان نصيب بقية مناطق الجماهيرية (٢ - أقل من ٤ بالألف)، كما يوضحها الجدول رقم (٧) الآتي:

جدول رقم (٧)

توزيع معدلات الوفيات الخام والرضع للسكان الليبيين في مناطق الجماهيرية عام ١٩٩٧ (بالألف)

المنطقة	معدل الوفيات الخام	معدل وفيات الرضع	المنطقة	معدل الوفيات الخام	معدل وفيات الرضع
البطنان	٢,٦	١١,٨	مصراته	١,٧	٨,٣
الجبل الأخضر	٢,٩	١١,٢	النقازة	٣,٠	١٦,٢
سهل بنغازي	٤,٧	٥٦,٨	طرابلس	٣,٩	٢٦,٢
الوسطى	٢,٥	١٤,١	الزاوية	٢,٦	١٤,٥
الواحات	٢,٨	١٠,٨	الجبل الغربي	٢,٢	١٢,٠
الجفرة	٤,٢	١٤,٣	فزان	٢,٦	٢٥,٨
سوف الجين	١,٨	١٤,٩	المجموع	٣,٢	٢٢,٠

المصدر: حُسبت المعدلات اعتماداً على: الإحصاءات الحيوية لعام ١٩٩٧، جداول ٤ ، ١٩ ، ٣١ ، ٣٢.

ويعكس معدل وفيات الرضع اعتماداً على الإحصاءات الحيوية المسجلة قصوراً كبيراً ونقصاً واضحاً في تسجيلها. حيث بلغ بموجبها معدل وفيات الرضع عام ١٩٩٧ نحو ٢٢ بالألف. ويتباين هذا الرقم بين منطقة وأخرى

تتراوح من حوالي (٨-١٢) بالألف في مصراته والواحات والجبل الأخضر والبطنان والجبل الغربي إلى نحو ٥٧ بالألف في سهل بنغازي، وما بينهما في بقية المناطق. فقد سجلت كل من المنطقة الوسطى والجفرة وسوف الجين والزاوية والنقازة معدلاً تراوح ما بين ١٤-١٦ بالألف (انظر جدول رقم ٧).

وتبعاً لتقديرات الكتاب السنوي للسكان الصادر عن الأمم المتحدة فإن أرقام وفيات الرضع ترتفع بشكل واضح. فقد بلغ المعدل عام ١٩٨٠ نحو ١٠٦,٩ بالألف، انخفض في عام ١٩٩٠ إلى ٨٢ بالألف[٤٤]، وإلى ٦٨,٣ بالألف عام ١٩٩٠-١٩٩٥[٤٥].

ان انخفاض الوفيات من مدة لأخرى يقابله انخفاض تدريجي في معدل المواليد، مما يؤدي إلى حصول زيادة في نسبة صغار السن. وهذه الزيادة هي التي جعلت معدل العمر الوسيط يتجه نحو الانخفاض، فقد بلغ هذا المعدل سنة ١٩٦٤ نحو ١٨,٥ سنة، بينما انخفض في تعدادي ١٩٧٣ و ١٩٨٤ إلى ١٤ سنة. ومعروف أن العمر الوسيط ينخفض إذا ارتفعت نسبة فئات السن الصغيرة[٤٦].

وقد سجل معدل الوفيات انخفاضاً خلال السنوات الأخيرة، كما أبرزتها الأرقام المشار إليها، غير أن أمد الحياة لم يسجل إلا ارتفاعاً محدوداً خلال المدة ذاتها، وذلك بسبب ارتفاع معدل المواليد وزيادة نسبة صغار السن. فقد بلغ أمد الحياة سنة ١٩٧٣ نحو ٥٢ سنة للذكور و ٥٥ سنة للإناث. وفي عام ١٩٩٠ ارتفع إلى ٥٩ سنة للذكور و ٦٢ سنة للإناث[٤٧]. وفي عام ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ارتفع المدى إلى ٦١,٦ سنة للذكور و ٦٥ سنة للإناث[٤٨].

وأشارت بعض الدراسات إلى انعدام الفوارق في الوفيات بين السكان المقيمين في الريف والحضر، حيث يرتقي الريف الليبي إلى مستويات قريبة

من مستوى المدينة من حيث توفر الخدمات والمرافق البلدية والمستشفيات والماء والكهرباء وما إلى ذلك. ومع تزايد عدد الأطفال الذين تنجبهم الأم - سواء أقامت في الريف أو المدينة - يتزايد احتمال وفاة الطفل المولود للأم نفسها.

وليس هناك من شك في أن انتشار التعليم وتحسن الوضع الاقتصادي والصحي وتوفر المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى ومرافق المياه والكهرباء وتحسين الغذاء كماً ونوعاً، كلها عوامل تؤدي إلى انخفاض مستوى الوفيات. وقد أدى هذا الانخفاض مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة إلى ارتفاع النمو السكاني وتزايد سرعته قياساً بالمتوسط العالمي.

ب - الهجرة الدولية :

كانت ليبيا وطيلة قرون عديدة قطراً طارداً للسكان بسبب الجفاف والجدب وعدم استغلال الموارد الكامنة فيها، فكان المهاجرون إلى الخارج يبحثون عن فرص عمل في الأقطار المجاورة لبلدهم، أو أن سبب هجرتهم تعود إلى الخلافات القبلية المتطاحنة. وخلال الاحتلال الإيطالي غادر ليبيا عدد ليس بالقليل تخلصاً من البطش والقتل الذي كان يمارسه المحتلون. ووجود الليبيين في الدول المجاورة مثل تونس (وكان فيها ٣٠٠٠٠ ليبي سنة ١٩٤٤) والجزائر وتشاد والنيجر والسودان ومصر وبلاد الشام، خير دليل على حركة الهجرة.

وتلك الحركة كانت تؤكد حقيقتين مهمتين[٤٩]: **الأولى** أن الأعداد المغادرة المذكورة كانت تفوق الأعداد الوافدة إلى داخل القطر الليبي. **والثانية** أن تلك الأعداد المغادرة كانت كبيرة قياساً بحجم السكان المحدود بحيث كان مفعولها السلبي على نمو السكان واضحاً طيلة فترات استمرت حتى منتصف القرن العشرين.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء الاستعمار الإيطالي بدأت حركة لعودة السكان إلى داخل القطر الليبي. ولكنها كانت حركة بطيئة استمرت حتى أواسط الستينيات في القرن العشرين، حيث ظهر البترول واستثمرت موارده واستخدمت عائداته لأغراض خطط التنمية التي شملت كافة مناطق البلاد. مما يعني توفر فرص العمل، وترتب على ذلك تغير حركة السكان وأصبحت هجرة وافدة متمثلة بعودة الليبيين من الخارج، وهجرة غير الليبيين إلى الداخل وبخاصة من الأيدي العاملة العربية، فتحول القطر الليبي من بلد طارد إلى آخر جاذب.

وتبعاً لتعداد عام ١٩٥٤ بلغ عدد السكان غير الليبيين نحو ٤٧٢٧٤ نسمة[٥٠]، أي ما نسبته ٤,٣٪ من إجمالي سكان ليبيا. ازداد عددهم في تعداد ١٩٦٤ بشكل طفيف إلى ٤٨٨٦٨ نسمة[٥١]. أي بنسبة متناقصة بلغت ٣,١٪ من إجمالي السكان، بسبب عودة بعض الأوروبيين وبخاصة الإيطاليين منهم إلى بلدانهم، وكذلك هجرة بعض اليهود إلى فلسطين وإن كان بعضهم يحمل جنسيات أجنبية بالرغم من إقامتهم الطويلة في ليبيا.

وفي عام ١٩٧٣ ازدادات حركة الهجرة الوافدة إلى ليبيا وبخاصة من الأقطار العربية المجاورة (مصر، السودان، تونس) التي بدأت تتسارع منذ أواسط ستينيات القرن العشرين للعمل في الشركات والهيئات التي كانت تنفذ مشاريع التنمية، فوصلت نسبة غير الليبيين إلى ٨,٨٪ من إجمالي السكان وبرقم مطلق قدره ١٩٦٨٦٥ نسمة[٥٢].

وفي عام ١٩٨٤ ازداد عدد غير الليبيين وتضاعف حجمهم فبلغ نحو ٤١١٥١٧ نسمة، أي بنسبة ١١,٣٪ من إجمالي السكان[٥٣]، توزعوا على النحو الآتي:

٩٠٪ من العرب، ٤٪ من الأوروبيين، و ٦٪ من بقية القارات[٥٤]. وفي عام ١٩٩٥ انخفضت أعداد غير الليبيين إلى ٤٠٩٣٢٦ نسمة ونسبتهم إلى ٨,٥٪ من إجمالي السكان[٥٥]. وهي فترة تمثل الحصار الجوي على ليبيا وما ترتب عليه من صعوبات اقتصادية.

وكان أكثر من ٨١٪ من السكان غير الليبيين من الأقطار العربية و ٨,٤٪ من إفريقيا و ٧,٦٪ من آسيا و ٣٪ من القارات الأخرى[٥٦]. وتمثل هذه الفترة هجرة أعداد كبيرة من العراقيين، إلى جانب العمالة القادمة من مصر والسودان وأقطار أخرى.

أما التوزيع الجغرافي لغير الليبيين داخل البلاد فيتأثر بتوزيع مشاريع التنمية وسوق العمل ومراكز الخدمات. فتعداد ١٩٧٣ يوضح أن ٣٩,٥٪ منهم كانوا يقيمون في طرابلس و ٢٧,٥٪ في بنغازي[٥٧]. أي أن ثلثي العدد كانت تستقطبهم المنطقتين المذكورتين، والثلث المتبقي يتوزعون على بقية مناطق ليبيا.

وفي تعداد ١٩٨٤ ظهر أن ٢٦,٣٪ من غير الليبيين يقيمون في طرابس و١٦,٨٪ منهم يقيمون في بنغازي، أي أن ٤٣٪ منهم كانوا يقيمون في المنطقتين المذكورتين و ٥٧٪ في بقية المناطق[٥٨]. مما يشير إلى أن حركة العمران والتطور لم تقتصر على هاتين المنطقتين بل تجاوزتها إلى بقية المناطق. حيث يقطن ٢٤٪ منهم في كل من مصراته وسرت والزاوية وإجدابيا والنقاط الخمس، وثلثي العدد يشغل المناطق السبع المذكورة.

وفي تعداد ١٩٩٥ يتوزع ربع السكان غير الليبيين في منطقة طرابلس وخمس العدد في سهل بنغازي، وعشرهم في الزاوية ومثلهم في فزان. أي أن ثلثي العدد كان يقطن في المناطق الأربع المذكورة. وبإضافة الجبل الأخضر

والمنطقة الوسطى إليها ترتفع النسبة إلى ٨٠٪. ومعنى هذا أن أقل من نصف عدد المناطق يشغلها أربعة أخماس السكان غير الليبيين[٥٩].

ويلاحظ أن السكان الليبيين العائدين من الخارج كان بعضهم من أصل غير ليبي ثم اكتسب الجنسية الليبية. وكانت نسبتهم ضئيلة جداً تقل عن ١٪ من مجموع السكان في تعدادات ١٩٥٤ و ١٩٦٤ و ١٩٧٣. وفي ١٩٨٤ ارتفعت نسبة العائدين والحائزين على الجنسية الليبية إلى ٢٪ من مجموع السكان أغلبهم قدموا من الأقطار المجاورة مثل مصر، تونس، تشاد وبنسبة أقل من السودان والجزائر والنيجر وفلسطين. ويعود سبب قدومهم من تلك الأقطار إلى عاملين[٦٠]:

الأول: استقرار أعداد كبيرة من الليبيين الذين غادروا ليبيا أيام الاستعمار الإيطالي في الأقطار المجاورة لبلدهم وبخاصة في مصر، تونس، تشاد، ولهذا ترتفع نسبة العائدين من هذه الأقطار.

الثاني: زواج الليبيين من غير الليبيات وحصول عدد من هذه الزوجات على الجنسية الليبية. وأغلب هذه الزيجات تمت بنساء من مصر وتونس بحكم الصلات الوثيقة التي تربط الليبيين بسكان هذه الأقطار، فضلاً عن قرب المسافة.

وهذا الاتجاه يكون واضحاً في التوزيع الجغرافي لهذه الفئة من السكان داخل القطر، حيث تتقدم بلدية سبها على البلديات الأخرى. فقد أظهر تعداد ١٩٨٤ أن نسبة الليبيين القادمين من خارج ليبيا وصلت في هذه البلدية إلى ١٢٪ من مجموع السكان، تلتها بفارق كبير بلدية البطنان حيث بلغت نسبتها نحو ٣,٧٪ من مجموع سكانها. ولا يخفى ما للموقع الجغرافي من تأثير في هذا التوزيع، حيث تستقبل الأولى أعداداً كبيرة من القادمين من تشاد والنيجر

والجزائر. وتستقبل الثانية أعداداً مهمة من المهاجرين القادمين من مصر. وتمثل طرابلس المرتبة الثالثة في قوى الجذب، فقد بلغت نسبة القادمين إليها من الخارج ٣٪ من مجموع سكانها، تلتها بنغازي بنسبة ٢,٥٪ ثم بلديات الخليج وإجدابيا والكفرة في الجنوب وأقل منها في بقية البلديات[٦١].

أما عدد الليبيين الذين كانوا يقيمون خارج الجماهيرية وقت إجراء تعداد عام ١٩٧٣ فقد كان يبلغ ٥٤٩٥٤ نسمة، كان محل الإقامة السابق لأكثر من نصفهم في طرابلس، وأكثر من ١٥٪ في بنغازي، وبإضافة كل من سبها والزاوية ترتفع نسبة مجموع من كان يقطن في المناطق الأربع المذكورة أكثر من ٨٠٪ من مجموع المقيمين خارج ليبيا.

وأشارت بعض الدراسات إلى أن عدد الليبيين العائدين إلى الوطن ممن كانوا يقيمون في الخارج نحو (٥٨) ألف نسمة عام ١٩٧٣ وأكثر من نصفهم عادوا خلال المدة الواقعة بين تعدادي ١٩٦٤ و ١٩٧٣[٦٢].

وفي تعداد ١٩٨٤ ارتفع عدد الليبيين الذين كانو يقيمون في الخارج إلى ٦٣٧٤٩ شخصاً[٦٣]. وفي تعداد ١٩٩٥ بلغ عدد الليبيين الذين كانت إقامتهم السابقة خارج الجماهيرية نحو ٦٦٧٣٤ نسمة يشكلون ١,٥٪ من إجمالي السكان ونسبة الذكور فيهم تزيد على نسبة الإناث[٦٤].

أما صافي الهجرة الداخلية الحياتية[*]، فقد أظهر تعداد عام ١٩٨٤ أن طرابلس كانت أكثر البلديات جذباً للسكان، حيث بلغ صافي الهجرة فيها ٧٦٦٦٦ نسمة، تلتها بلدية بنغازي (٢١٨٢٦ نسمة). وكانت بلديات الجبل الأخضر وسرت والعزيزية وسبها مناطق جاذبة (موجبة) وما عداها كانت مناطق طاردة للسكان تأتي في مقدمتها بلدية عزيان (-٢٠١٢٣ نسمة) وتزهونة (-١٣٧٢٠ نسمة)، ويفرن (-١٣٦٥٧) وغدامس (-٨٣١٤) نسمة[٦٥]. وفي تعداد ١٩٩٥ تصدرت أيضاً طرابلس مناطق الجذب السكاني حيث بلغ صافي الهجرة الموجب فيها ٦٠٣٠٦، وبنغازي ١٤٢٩٢، والعزيزية ٥٩١٠، وسرت

٤٦٨٨ نسمة. وكذلك سجلت بلديات سبها، إجدابيا، مصراتة، أوباري أرقاماً بالموجب. وما عداها اعتبرت مناطق طاردة، أي أن صافي الهجرة فيها كان بالسالب يأتي في مقدمتها غريان وترهونة ويفرن[٦٦]. وبأرقام قريبة مما سُجل في التعداد السابق.

مما تقدم ذكره يتضح أن حجم الهجرة الدولية لم يكن ضخماً لدرجة بحيث يؤثر في معدل النمو بشكل بارز. فنسبة غير الليبيين في آخر تعداد سكاني (١٩٩٥) لم تزد عن ٨,٥٪ من إجمالي السكان. كما أن نسبة الليبيين المولودين في خارج الجماهيرية، أو الذين كانت لهم إقامة في الخارج وقت إجراء التعداد ضئيلة جداً. وعليه يمكن القول إن النمو العام للسكان أغلبه يأتي من الزيادة الطبيعية، وهي الزيادة الناجمة عن الفرق بين المواليد والوفيات، وقد قدرها كتاب السكان السنوي الصادر عن الأمم المتحدة نحو ٣,٣٨٪ خلال المدة ١٩٨٤ - ١٩٩٥[٦٧].

٣ - مستقبل النمو السكاني :

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن سكان ليبيا سنة ٢٠٠٠ يبلغ نحو ٥٦٠٥٠٠٠ نسمة[*]، ويتوقع أن يرتفع العدد إلى ٦٩٨٢٠٠٠ نسمة سنة ٢٠١٠[٦٨]. وباعتماد رقم التعداد السكاني لعام ١٩٩٥ وبمعدل نمو المدة الواقعة بين آخر تعدادين (١٩٨٤ - ١٩٩٥) والبالغ ٢,٥٢٪ يصبح العدد المقدر للسكان عام ٢٠٠٠ نحو ٥٤٣٥٥٣١ نسمة، ويتوقع أن يزداد إلى ٦٩٧٢٨٨٨ نسمة عام ٢٠١٠ بثبات معدل النمو[٦٩].

وباعتماد معدلات النمو المتناقصة، بحسب توقعات الأمم المتحدة، والناجمة عن توقع انخفاض معدلات المواليد وثبات (أو انخفاض بسيط) في معدلات الوفيات، يصبح عدد السكان المقدر عام ٢٠١٥ نحو ٧٥٧٣٠٠٠ نسمة، يتوقع ارتفاعه إلى ٨٦٤٢٠٠٠ نسمة عام ٢٠٢٥ خلال ربع قرن. وقد يصل إلى

أكثر من ١١ مليون نسمة عام ٢٠٥٠، أي بنهاية النصف قرن القادم، وذلك في حالة استمرار معدلات النمو المتناقصة[٧٠].

وتشير التوقعات إلى استمرار تزايد عدد الذكور على عدد الإناث طيلة مدة التوقع. فقد بلغت نسبة النوع بحسب تعداد عام ١٩٩٥ نحو ١٠٣,٤ (وإن بلغت بموجب تقديرات الأمم المتحدة نحو ١٠٨,٥)، تأخذ بعدها بالتناقص حيث تبلغ بموجب توقعات عام ٢٠١٥ نحو ١٠٤,٧. وفي عام ٢٠٢٥ تصل النسبة إلى ١٠٣,٤، وبنهاية النصف قرن القادم تصبح ١٠٠,٨.

ومما لا شك فيه أن فئات السكان بعمر أقل من ١٥ سنة والفئات الوسطى يتناقص تدريجياً بسبب عامل الوفاة يقابلها توقع تزايد فئات العمر الكبيرة بسبب تزايد توقع الحياة عند الميلاد. أي توقع زيادة العمر باستمرار التقدم الاقتصادي والصحي، حيث يتوقع زيادة عمر الإنسان من ٧٠ سنة عام ١٩٩٥-٢٠٠٠ إلى ٧٥,٨ سنة عام ٢٠٠٠-٢٠٢٥ وإلى ٧٨,٨ سنة في نهاية مدة التوقع (٢٠٤٠ - ٢٠٥٠)، وعمر الإناث هو عادة يزيد على عمر الذكور.

وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى تناقص معدلات المواليد الخام، يقابلها تناقص معدلات الوفيات لغاية عام ٢٠١٠ - ٢٠١٥ حيث تبدأ الوفيات بعدها بالارتفاع التدريجي حتى نهاية فترة التوقع، وتستمر وفيات الرضع والأطفال بعمر أقل من ٥ سنوات بالتناقص طيلة مدة التوقع.

وأشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن معدل الهجرة كان سلبياً خلال المدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، حيث كان يبلغ -٠,٤ بالألف، ويتوقع توقف الهجرة خلال السنوات اللاحقة مما يجعل معدلات النمو تتناقص هي الأخرى من ٢,٤٢٪ سنة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ إلى ١,٣٪ خلال ٢٠٢٠ - ٢٠٢٥، وإلى نصف هذا المعدل في نهاية مدة التوقع (٢٠٤٠ - ٢٠٥٠).

جدول رقم (٨)

توقعات السكان بحسب النوع خلال المدة بين عام ١٩٩٥ - ٢٠٥٠ (ألف نسمة)

المنطقة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٥٠
مجموع عدد السكان	١٩٦٧	٥٦٠٥	٦٩٨٢	٧٥٧٣	٨١٠٣	٨٦٤٧	١١٠٠٥
عدد الذكور	٢٥٨٥	٢٩٠٢	٣٥٨٥	٣٨٧٤	٤١٣١	٤٣٩٥	٥٥٢٤
عدد الإناث	٢٣٨٢	٢٧٠٣	٣٣٩٧	٣٦٩٩	٣٩٧٢	٤٢٥١	٥٤٨١
نسبة النوع	١٠٨,٥	١٠٧,٤	١٠٥,٥	١٠٤,٧	١٠٤	١٠٣,٤	١٠٠,٨
نسبة النساء بعمر الإنجاب (١٥-٤٩سنة)	٤٨,٣	٥١,٦	٥٣,٦	٥٥,٢	٥٦,٦	٥٦,٦	٤٦,٧

المصدر : U.N., World Population Prospects, the 1998 Revision, vol. I, New York 1999, p. 256.

جدول رقم (٩)

بعض المؤشرات الديموغرافية المستقبلية في القطر الليبي ١٩٩٥ - ٢٠٥٠

المؤشـــرات	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٤٠-٢٠٥٠
معدل النمو٪	٢,٤٢	٢,٠٧	١,٦٣	١,٣	٠,٧٤
معدل المواليد (بالألف)	٢٩,١	٢٥,٠	٢٠,٥	١٧,٦	١٤,١
معدل الوفيات (بالألف)	٤,٦	٤,٤	٤,٣	٤,٦	٦,٧
معدل وفيات الرضع (بالألف)	٢٨,٠	٢١,٠	١٨,٠	١٤,٠	١٠,٠
توقع الحياة عند الميلاد (سنة)	٧٠,٠	٧٢,٥	٧٣,٦	٧٥,٨	٧٨,٨

المصدر : U.N., World Population Prospects, the 1998 Revision, vol. I, New York 1999, p. 256.

ثانياً : توزيع السكان :

١ - أنماط التوزيع والكثافة :

أ - التوزيع حسب الأقاليم الطبيعية والوحدات الإدارية.

ب - التوزيع حسب الريف والحضر.

أ - التوزيع حسب الأقاليم الطبيعية والوحدات الإدارية :

ينحصر توزيع معظم سكان القطر الليبي في الأجزاء الساحلية وفي شريط ضيق. وفي هذا الشريط تبرز منطقتان للتركز السكاني: الأولى حول طرابلس، والثانية حول بنغازي. وتقل الكثافة فيهما بالابتعاد عنهما، فقد قدر سكان هاتين البلدتين بحوالي ٤١٪ من سكان البلاد.

تمتد منطقة التركز الأولى من مصراته شرقاً إلى صبراته غرباً، وبإضافة الشريط الجبلي إليها والممتد بين غريان ونالوت، تصبح هذه التجمعات السكانية بشكل محاور مرتبطة بمدينة طرابلس التي تعد قاعدة ارتكاز لها. ويمكن تحديد شكل التجمع السكاني في هذه المنطقة بمثلث رأسه في مدينة مصراته وقاعدته بين بئر الغنم وزوارة.

وتقل استمرارية انتشار السكان على الساحل غرب إجدابيا وشرق مصراتة، أي في خليج سرت، وذلك بفضل الظروف الطبيعية غير الملائمة، حيث تنتشر المستنقعات والكثبان الرملية والمناخ الصحراوي.

أما منطقة التركز الثانية فتبعد عن الأولى (طرابلس) باتجاه الشرق بأكثر من ٧٠٠كم متمثلةً بمدينة بنغازي وسهلها الساحلي، يضاف لها الشريط الشمالي للجبل الأخضر الممتد إلى مدينة درنا في الشرق.

ولو رسمنا خطاً من الشرق ليشمل الأطراف الشمالية لبلدية طبرق وخط تقسيم المياه في الجبل الأخضر والجبل الغربي لقسّمنا البلاد إلى قسمين شديدي التفاوت من حيث الاستيطان السكاني. ففي القسم الشمالي والذي يمثل ١٥٪ من مساحة البلاد يسكنه نحو ٨٥٪ من مجموع السكان، حيث تتركز فيه أغلب المدن الرئيسة ومراكز البلديات وفروعها[٧١]. وهناك من يقدر نسبة السكان في المناطق الشمالية (الساحلية وغير الصحراوية) بنحو ٩٥٪ من مجموع السكان[٧٢].

أما القسم الجنوبي فتقدر مساحته بحوالي ٩٠٪ من مساحة البلاد ومجموع السكان بنحو ١٥٪ من إجمالي السكان[٧٣]. ويقع سكان الواحات ضمن هذه النسبة، ولا تزيد نسبة سكانهم عن ٨٪ من سكان البلاد. وأقل من ثلثيهم يتواجدون في منطقة فزان، بينما يتوزع أكثر من ثلثهم في بقية مناطق الصحراء.

وضمن رقعة جغرافية تقرب من أربعة أخماس مساحة القطر الليبي والتي تشغلها المناطق الجافة لا تظهر تركزات سكانية لها أهميتها باستثناء بعض التجمعات المتقاربة والممتدة على طول أودية حوض فزان ومنخفضاته، حيث تتوسط هذه المنطقة مدينة سبها، وهي من أكبر مدن الصحراء، وتنتشر حولها مستوطنات بشرية صغيرة ممتدة على طول وادي الشاطئ في الشمال وعلى امتداد وادي الحياة وحوض مرزق في الجنوب والجنوب الغربي.

الكثافة السكانية:

إن تفحص خرائط توزيع السكان في ليبيا توضح أن توزيعهم مشتت ومتخلخل ويعكس ضعف التركز السكاني وانخفاض الكثافة وعدم انتظام

التوزيع. وبخاصة في المناطق الوسطى والجنوبية التي توصف بكونها مناطق تكاد تكون خالية من السكان باستثناء بعض المستوطنات الصغيرة والمتناثرة في واحات الصحراء الممتدة من غات حتى الكفرة ومن غدامس حتى الجنوب.

وتعد كثافة السكان إحدى الوسائل الملائمة والمضللة في آن واحد لتقويم التباين في توزيع السكان. وإن نسبة العدد الكلي للسكان إلى المساحة المطلقة (وهي ما تعرف بالكثافة العامة أو الحسابية) لا تعطي صورة حقيقية عن العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، كما أنها لا تعكس مدى الازدحام أو التخلخل السكاني في منطقةٍ ما. ولكنها تعطي مؤشراً عن علاقة السكان بمساحة الأرض التي ينتشرون عليها.

وكثافة السكان في القطر الليبي منخفضة جداً، وبلغت أقل من شخص واحد لكل كيلو متر مربع خلال تعدادي ١٩٥٤ و ١٩٦٤. ارتفعت بحكم زيادة السكان إلى ١,٣ ، ٢,١ ، ٢,٧ نسمة/كم٢ في التعدادات الثلاثة اللاحقة خلال الأعوام ١٩٧٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٩٥ . وتعد هذه الأرقام مضللة حيث لا تتوزع بصورة متساوية في جميع مناطق البلاد، ولوجود مساحات شاسعة تكاد تكون خالية من البشر. يقابلها مناطق أخرى مزدحمة بالسكان وتشغل رقعة ضيقة من الأرض. وعموماً يمكن تقسيم القطر الليبي إلى خمسة أقاليم كثافية، وهي على النحو الآتي:

١ - **إقليم الكثافة المرتفع جداً**: يتمثل هذا الإقليم في شمال غرب البلاد على ساحل البحر المتوسط ويضم بلدية طرابلس وفيها أكبر المدن حجماً وأصغرها مساحة وأعلاها كثافةً، حيث بلغت كثافتها السكانية ٥٨٥ نسمة/كم٢ تبعاً لتعداد السكان لعام ١٩٨٤(*).

٢ - **إقليم الكثافة المرتفع:** تتراوح الكثافة فيه بين ٥٠-٨٠ نسمة/كم٢، ويضم كلاً من الزاوية ومصراته والخمس، حيث تتراوح الكثافة فيها بين ٧٧-٧٩ نسمة/كم٢. وارتفاع الكثافة فيها ناجم عن صغر مساحتها قياساً بالبلديات الأخرى حيث تتراوح هذه المساحات بين ١٩٤٠-٢٧٦٠كم٢.

٣ - **إقليم الكثافة المتوسط:** تتراوح الكثافة فيه بين ٢٠-٥٠ نسمة/كم٢، ويضم كلاً من بنغازي وزليتن، وكثافتهما بين ٤١-٤٨ نسمة/كم٢. ويعود سبب ارتفاع الكثافة في بلدية بنغازي إلى وجود مدينة بنغازي ذاتها حيث يشكل سكان المدينة نحو ٦٢٪ من سكان البلدية كلها. ويضم هذا الإقليم أيضاً بلدية العزيزية والنقاط الخمس (زوارة) وكثافتيهما بين ٣١ - ٣٧ نسمة/كم٢، وآخرها ترهونة (٢٢ نسمة/كم٢)، وتتسع المساحة في هذا الإقليم بما يتراوح بين ٣٨٢٠ - ٩٩٨٠ كم٢.

٤ - **إقليم الكثافة المنخفض** : وتقل فيه الكثافة عن ٢٠ نسمة/كم٢، وأعلى الوحدات الإدارية كثافةً الجبل الأخضر (١٥ نسمة/كم٢)، وما تبقى تتراوح كثافاتها بين ٥-٨ نسمة/كم٢. ومساحات هذا الإقليم أوسع من الإقليم السابق، فقد تصل إلى ١٩٦٣٠ كم٢ (كما في درنا). وتقع بلدية سبها ضمن هذا الإقليم، وإن سبب وجودها واعتدال كثافتها نسبياً هو وجود مدينة سبها فيها.

٥ - **إقليم الكثافة المنخفض جداً:** تقل فيه الكثافة عن ٥ نسمة/كم٢ وتضم بقية الوحدات الإدارية وعددها عشر بلديات. تتراوح الكثافة في اثنتين منها (غريان والبطنان) بما يتراوح بين ١-٢ نسمة/كم٢. أما بقية البلديات

فكثافاتها أقل من ١ نسمة/كم٢ وهي مناطق صحراوية مساحاتها شاسعة، أقلها مساحةً ٦٥٠٥٠ كم٢، وأكبرها مساحةً ٤٨٣٥١٠ كم٢، وتشمل: غدامس، الشاطئ، أوباري، مرزق، الكفرة، سوف الجين، إجدابيا، سرت.

اتضح مما تقدم أن إقليم الكثافات المنخفضة تتواجد في المناطق ذات المساحة الجغرافية الشاسعة. ومثل هذه المساحات تشغلها المناطق الصحراوية ذات المناخ القاسي، الجاف وذات الصفات التضاريسية المعقدة، القليلة المياه. لهذا فإن صعوبة العوامل الجغرافية كانت وراء انخفاض الكثافة السكانية في مثل تلك المناطق. وعلى نقيضها السهول الساحلية والمرتفعات المطلة عليها ممثلة بالجبل الأخضر في الشرق والجبل الغربي في الغرب ممتدةً على شكل مستوطنات تضم ١٤ بلدية لا تشغل سوى ١,٨٪ من مساحة البلاد ويقطنها أكثر من ٨٢٪ من سكان القطر الليبي (تعداد ١٩٨٤). ويتركز أكثر من نصف هذا التجمع في بلدتي طرابلس وبنغازي (٥٣٪).

ونظراً لعدم صدق الكثافة العامة كمقياس يعكس تباين الواقع السكاني، لابد من اعتماد مقياس يكشف تفاصيل الاختلافات المكانية للظاهرة المدروسة (تباين توزيع السكان). ومن هذه المقاييس الإحصائية استخدام الدرجة المعيارية(*)(*)، وهو مقياس يتفق وأبعاد وأبعاد هذه الفقرة من البحث.

وفي ضوء الدرجات المعيارية يمكن تقسيم القطر الليبي إلى أربعة مستويات توزيعية (انظر شكل ٣).

١ - **المستوى الأول:** تبلغ درجته المعيارية (+٠,٥٠ - فأكثر) ويتمثل ببلديتي طرابلس وبنغازي الساحليتين : الأولى في الشمال الغربي والثانية في شمال شرق البلاد، وفي البلديتين أكبر مدينتين في ليبيا. ويضم هذا

المستوى ٦ , ٤٠٪ من سكان القطر، إلا أنه لا يشغل إلا رقعة جغرافية لا تزيد مساحتها عن ٧ , ٠ من مساحة البلاد.

جدول رقم (١٥)

توزيع كثافة السكان في ليبيا بحسب البلديات وتبعاً لتعداد عام ١٩٨٤ (نسمة/كم٢)

البلدية	المساحة (كم٢)	الكثافة	البلدية	المساحة (كم٢)	الكثافة
طرابلس	١٧٠٠	٥٨٥	درنا	١٩٦٣٠	٥
الزاوية	٢٧٦٠	٧٩	سبها	١٥٣٣٠	٥
مصراته	٢٢٧٠	٧٩	غريان	٦٠٨٠٢	٢
الخمس	١٩٤٠	٧٧	البطنان	٨٣٨٦٠	١
بنغازي	٩٩٨٠	٤٨	غدامس	٦٥٠٥٠	أقل من ١
زليتن	٢٤٧٠	٤١	الشاطئ	٩٧١٦٠	=
العزيزية	٢٢٩٠	٣٧	أوباري	١٠٤٥٩٠	=
النقاط الخمس	٥٨٣٠	٣١	مرزق	٣٤٩٩٩٠	=
ترهونة	٣٨٢٠	٢٢	الكفرة	٤٨٣٥١٠	=
الجبل الأخضر	٧٨٠٠	١٥	سوف الجين	٦٦٧٤٨	=
يفرن	٩٣١٠	٨	إجدابيا	٢٠٠٢٩٠	=
الفاتح	١٤٠٠٠	٧	سرت	١٦٤٥٧٠	=

٢ - **المستوى الثاني:** تبلغ درجته المعيارية (+٤٩ , ٠ - ٠٠ , ٠) ويزيد عن المتوسط الحسابي لعدد السكان، وتشغله بلديات مصراته والزاوية والنقاط الخمس (زوارة) وجميعها تقع في شمال غرب القطر. وتمتد البلديتان الأخيرتان على شكل نطاق صغير يجاور الحدود التونسية. ونسبة السكان في هذا المستوى تبلغ ٩ , ١٥٪ من إجمالي عدد السكان. أما مساحته فهي

محدودة أيضاً وتقترب من مساحة المستوى الأول (٠,٦٪).

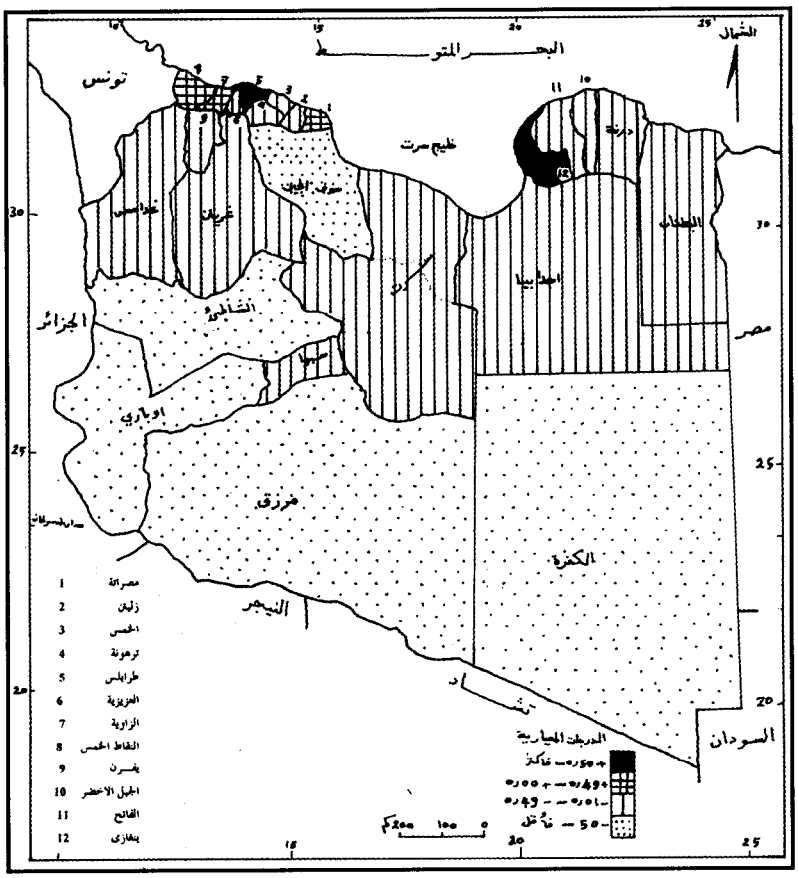

شكل (٣) التوزيع الجغرافي لسكان الجماهيرية الليبية (١٩٨٤)

٣ - **المستوى الثالث** : تقل الدرجة المعيارية لهذا المستوى عن متوسط عدد السكان في البلاد أي (-٠,٠١ ـ -٠,٤٩). ويضم هذا المستوى ١٤ بلدية تمتد من وسط البلاد إلى شمالها على شكل نطاق متصل من الحدود المصرية في الشرق إلى حدودها الغربية (مع تونس والجزائر) في الغرب

بنسب متوازنة بين السكان والمساحة (٣٧,٨٪ من سكان ليبيا مقابل ٣٦,٧٪ من مساحتها). وأغلب أراضي هذا المستوى صحراوية جافة أو شبه جافة.

٤ - **المستوى الرابع** : ودرجته المعيارية تبلغ (-٠,٥٠ - فأقل) ويضم خمس بلديات تمتد على شكل نطاق متصل في أعماق الصحراء من وسط البلاد إلى جنوبها بجوار حدود السودان وتشاد والنيجر والجزائر. ويضم هذا المستوى نسبة صغيرة من السكان (٥,٧٪) إلا أن مساحته شاسعة تصل إلى ٦٢٪ من مساحة ليبيا.

اتضح مما تقدم وجود تباين كبير في توزيع السكان بين منطقة وأخرى، وأن خمس بلديات يزيد عدد سكانها عن المتوسط العام للقطر، بينما يقل عن هذا المتوسط في ١٩ بلدية. وفي الوقت الذي تتصدر بلديتا طرابلس وبنغازي في الشمال الشرقي والشمال الغربي على ساحل البحر المتوسط من حيث تركز عدد السكان فيهما، نجد أن بلديات الكفرة ومرزق وسوف الجين والشاطئ وأوباري في الجنوب والجنوب الغربي ينخفض فيها عدد السكان ويتشتت توزيعهم إلى أدنى مستوياته، حيث تمتد هذه البلديات في أعماق الصحراء.

وعلى الرغم من استمرار بقاء المناطق الساحلية والمرتفعات المجاورة لها بمثابة مناطق التركز الأولى للسكان، مما يشير إلى استمرار تأثير العوامل نفسها في شكل التوزيع منذ القدم وإلى الوقت الحاضر، إلا أن حركة الهجرة (الداخلية والخارجية) والنمو السريع للسكان الذي رافق تنفيذ خطط التنمية في كل مكان، ساعد على حصول تغيرات لها شأنها في خارطة التوزيع

السكاني مثل ظهور بعض المدن وبعض التجمعات السكانية الجديدة وبخاصة في الأودية والأحواض وما تمخض عنها من تأثير في البنية الديموغرافية للسكان ونموهم وتوزيعهم.

وفيما يأتي تحديد لأبرز التغيرات السكانية التي شهدتها ليبيا منذ النصف الثاني من القرن العشرين[٧٤]:

أ - ظهور منطقة حوض فزان بكونها من مناطق التركز السكاني الجديدة وسط الصحراء.

ب - بدأت المنطقة الساحلية الوسطى الواقعة بين منطقتي الساحل الشرقي والغربي (ساحل خليج سرت) أهميتها السكانية تتزايد وتظهر فيها بعض التجمعات السكانية متمثلة بالموانى النفطية ومراكز صناعية وإدارية وخدمات. وتمثل سرت ثقل هذا التركز في طرفه الغربي (باعتبارها العاصمة السياسية) وإجدابيا في طرفها الشرقي.

ج - ظهور مناطق قريبة من الحدود أخذت تكتسب بعض الأهمية لاستفادتها من طرق النقل الدولية ولأهميتها الاستراتيجية والإدارية، ولكن لم تصل إلى أهمية المنطقة السابقة، ومن أمثلتها طبرق ومساعد في الشرق قرب الحدود المصرية، وزوارة ورأس اجدير في القرب من الحدود التونسية. فقد تزايدت نسبة سكان طبرق من ٢,٦٪ من إجمالي السكان عام ١٩٧٣ إلى ٣,٦٪ من إجمالي السكان في عام ١٩٩٥.

وبمثل هذا المستوى بدأت منطقة حوض الجفرة في الوسط (جنوب بلدية سرت) تكتسب بعض الأهمية ونمو مضطرد في سكانها متمثلةً بواحاتها الثلاث (وادن، هون، سوكنة).

د - إن تزايد السكان في المناطق الجديدة وابتعاد بعضهم عن منطقة التركز الساحلي وتزياد أهمية مدن كانت أقل أهمية في الماضي جعل مدينتا طرابلس وبنغازي لم تكونا الوحيدتين البارزتين كما كانتا في الماضي. فقد تناقصت نسبة السكان فيهما من أصل ليبي من إجمالي السكان من ١,٤٥٪ إلى ٨,٤٣٪ وإلى ٩,٤٠٪ في تعدادات ١٩٧٣، ١٩٨٤، ١٩٩٥ بالتتابع. يقابلها تزايد سكان منطقة مصراته، على سبيل المثال، من ٧,٩٪ إلى ٩,٩٪ وإلى ٧,١٠٪ بالتتابع من إجمالي السكان الليبيين في التعدادات الثلاثة المذكورة. وتزايد سكان منطقة فزان من ١,٥٪ إلى ٧,٥٪ وإلى ٢,٦٪ بالترتيب في التعدادات الثلاثة.

والتغيرات السكانية والعمرانية المذكورة، ولا سيما في البقاع البعيدة عن مناطق التركيز التقليدية، حدثت على أثر التطور السريع الذي أعقب اكتشاف البترول. غير أنها لم تكن نتيجة مباشرة لنشاط التنقيب عن النفط وتسويقه أو حتى تصنيعه الذي اعتمد على التقنية، مما يعني عدم تطلبه أيدي عاملة كثيرة. تنطبق الملاحظة ذاتها على المشاريع الزراعية الإنتاجية الكبرى والمنفذة في المناطق الصحراوية معتمدةً على المياه الجوفية المكتشفة في تلك المناطق مثل المشاريع الزراعية المنفذة في الكفرة والسرير وحوض مرزق ووادي الحياة وتهالة وغيرها. فهي في معظمها مشاريع معتمدة على المكننة الزراعية الحديثة التي لا تتطلب كثرة في العمالة وانما عدد محدود من الأيدي العاملة وبخاصة الفنيين والإداريين[٧٥]. مما يعني أن التركز السكاني وارتفاع الكثافة إنما هو ناجم عن النشاط المصاحب لصناعة النفط (في الحقول والموانى النفطية) والصناعات البتروكيماوية، والمصاحب للزراعة الحديثة في المشاريع الإنتاجية الكبرى.

والتجمعات السكانية الناجمة عن الأنشطة المذكورة تكون عادةً ذات طابع حضري، مما يعني زيادة التركز وكثرة الكثافة تصاحب عادةً توسع المدن التي يرافقها توسع في الخدمات التي تعني وجود عمل ووظائف في الإدارة والأمن والنقل والتعليم والصحة والتأمين والمصارف والنشاط التجاري والخدمات البلدية؛ لهذا نمت بعض المدن القديمة وتحولت بعض المستوطنات الريفية إلى حضرية وتوسعت بعض المراكز الواقعة في مناطق تصنيع النفط وشحنه، وكذلك تحول بعض الواحات القريبة من المشاريع الزراعية الحديثة إلى مدن ازدادت في حجم سكانها، وتوسعت في خدماتها بسرعة، مما أدى الى ارتفاع كثافتها(٧٦).

وعلى الرغم من التغيرات المشار إليها فما زال تركز السكان واضحاً في عدد محدود من البلديات التي تضم كبريات المدن. ولغرض إظهار ذلك التركز وعلاقته بزيادة النمو، فإنه يمكن استخراج مؤشر لكل فترة. وقد بلغ المؤشر المذكور ٣٤,٧٪، ٣٣,٩٪، ٣١,٨٪ في الأعوام ١٩٧٣، ١٩٨٤، ١٩٩٥ على التوالي، حيث انخفض تركز السكان بصورة تدريجية من عام لآخر، مما يعني توزيع جزء من السكان في مناطق أخرى كانت أقل أهمية، أو ظهور تجمعات سكانية جديدة. مما يتطلب إعادة توزيع السكان وذلك عن طريق (مؤشر إعادة التوزيع) Redistribution، وهو عبارة عن النسبة المئوية لسكان القطر في نهاية الفترة المراد إعادة توزيع سكانها بين الوحدات الإدارية للحصول على التوزيع الذي كان موجوداً في بداية الفترة. وقد بلغ مؤشر إعادة التوزيع للمدة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ نحو ١,٩٨٪، بينما بلغ خلال المدة ١٩٨٤ - ١٩٩٥ نحو ٣,٠٤٪.

وعن طريق هذا المؤشر أمكن التوصل إلى حجم السكان المطلوب إعادة توزيعه في نهاية الفترة، وذلك بضرب مؤشر الفترة (بين التعدادين) في حجم

السكان في نهاية تلك الفترة مقسوماً على مائة، كما هو واضح أدناه :

حجم السكان المراد إعادة توزيعه خلال الفترة الأولى (١٩٧٣-١٩٨٤) =

$$\frac{٣٢٣١٠٥٩ \times ١,٩٨}{١٠٠} = ٩٣٩٧٥ \text{ نسمة.}$$

وللفترة الثانية (١٩٨٤-١٩٩٥) =

$$\frac{٤٣٨٩٧٣٩ \times ٣,٠٤}{١٠٠}$$

= ١٤٤٤٤٨ نسمة.

وهذا يعني أن حجم السكان المراد إعادة توزيعه لإحداث نوع من التجانس التوزيعي في القطر الليبي خلال المدة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ بلغ نحو ٩٤٠٠٠ نسمة، وللفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٥ بلغ ١٣٣٥٠٠ نسمة. وهذا يعني وجود تركز للسكان في مناطق على حساب مناطق أخرى.

ويتضح هذا التركز أيضاً من ابتعاد (منحنى لورنز) عن خط التوزيع المثالي لسكان القطر الليبي واتساع المساحة المحصورة بينهما. ويشير (معامل جيني) أن توزيع السكان في عام ١٩٨٤ كان بعيداً عن المثالية بنسبة ٩١٪، حيث ابتعد عن الصفر بتلك النسبة(*). (انظر شكل ٤).

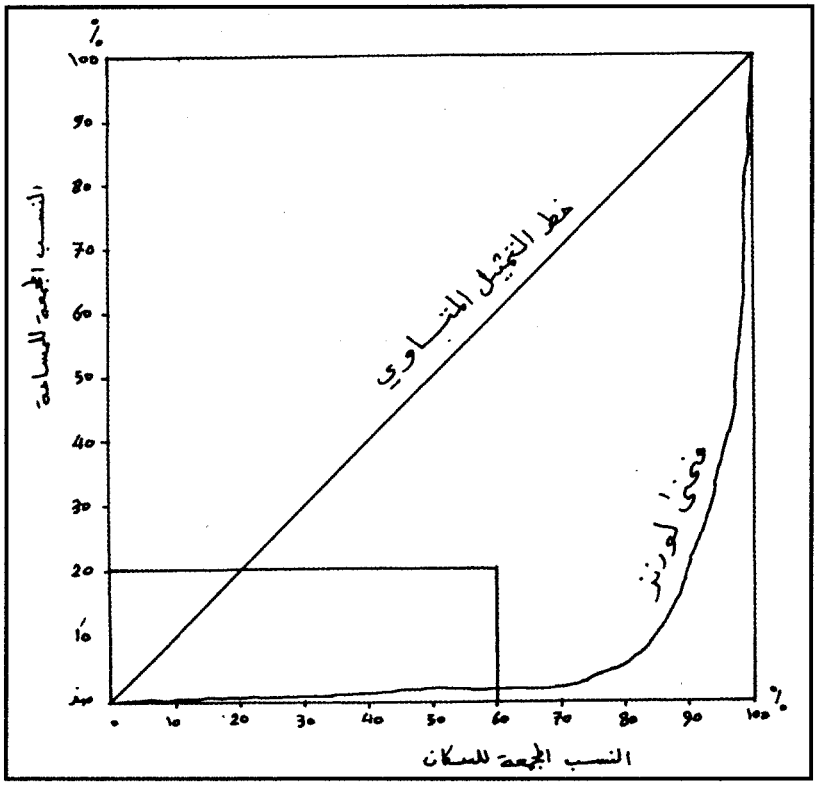

شكل (٤) منحنى لورنز لتركز السكان في ليبيا عام ١٩٨٤

ب - التوزيع حسب الريف والحضر:

شهدت العهود الماضية نوعاً من التوازن الإيكولوجي في توزيع السكان، إلا أن هذا التوازن أصيب بالخلل نتيجة التغير الذي حدث في عناصر العلاقات التي كانت قائمة بين الريف والحضر(٧٧)؛ ولذلك لم تبق الصورة التوزيعية للسكان في ليبيا، بحسب البيئة، على حالها، على الأقل خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

ومقاييس التمييز بين الريف والحضر متباينة بين دول العالم، ومفهوم التحضر غير ثابت في التعدادات السكانية الليبية. فقد عُرِّف الحضر، بحسب مفهوم وزارة التخطيط و التنمية الليبية في عام ١٩٦٦ بكل التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن ألفي (٢٠٠٠) نسمة، بغض النظر عن وظيفة التجمع السكاني. وتبعاً لذلك عُدّت التجمعات الريفية التي يزيد سكانها عن الرقم المذكور حضراً أيضاً [٧٨].

وعند إجراء تعداد عام ١٩٩٥ عُدّت حضراً جميع المحلات التي كانت معتبرة من الحضر عند إجراء تعداد ١٩٨٤. وكذلك المحلات التي بلغ عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة فأكثر، فضلاً عن المحلات الواقعة في مراكز ما كان يسمى بالفروع البلدية عند إجراء تعداد عام ١٩٨٤. كما عُدّت المحلات الواقعة ضمن مخططات الإسكان المعتمدة لمقر رئاسة البلديات وفروعها حضراً بصرف النظر عن حجم السكان الذين يعيشون في هذه المحلات وطبيعة نشاطهم، وما عدا ذلك فقد عُدَّ ريفاً [٧٩] (وهو تعريف تعداد عام ١٩٧٣).

وبموجب تعريف عام ١٩٧٣ للحضر بلغت نسبة السكان الحضر في ليبيا أكثر من ٦٠٪[٨٠]. ويعود سبب ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية إلى الطبيعة الجغرافية للقطر الليبي، والتي هيأت الساحل الشمالي لتجمع أكبر عدد من المدن على اختلاف مستوياتها. كذلك عدم وجود قاعدة استيطانية زراعية واسعة في البلاد. وفي المقابل بلغت نسبة الحضر في عام ١٩٥٤ نحو ٢٠٪ ، و٢٢٪ في عام ١٩٦٤، وفي تقدير آخر ٢٥٪ [*].

وخلال المدة ما بين تعدادي ١٩٦٤ و١٩٧٣ حدث نمو هائل في سكان الحضر. وعلى سبيل المثال ازداد عدد سكان طرابلس بنسبة ٧٠٪ خلال تلك المدة، وتبين أرقام الهجرة الداخلية أن هناك ما يزيد عن (١٠٠٠٠٠) شخص وفدوا إلى طرابلس من مناطق أخرى [٨١].

وفي عام ١٩٨٤ ارتفعت نسبةالحضر إلى ٧٤,٦٪ من إجمالي السكان[٨٢]. وفي عام ١٩٩٥ ارتفعت نسبتهم (على أساس عدد الأسر) إلى ٨٦,٣٪ من إجمالي عدد الأسر في البلاد[٨٣].

وفي ذلك دلالة واضحة على أن الريف لم يتطور على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي إلى المستوى الذي يكون فيه قادراً على الاحتفاظ بسكانه، وبذلك حققت المراكز الحضرية نمواً سكانياً على حساب الريف.

وقد حدد تعداد عام ١٩٥٤ مجموعة من المدن الرئيسة التي كان يغلب عليها طابع الحياة الحضرية. ومنذ أواسط الستينيات بدأ سكان المدن يتزايدون بسرعة مضطردة ناجمة عن الزيادة الطبيعية وعودة أعداد كبيرة من الليبيين إلى البلاد وبخاصة بعد عام ١٩٧٣. فضلاً عن العمالة العربية والأجنبية الوافدة إلى القطر الليبي. فقد شكل غير الليبيين نحو ١١٪ من مجموع الحضر عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٤. كما أن ٩٠٪ تركزوا في المدن كنتيجة طبيعية لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب زيادة دخل البلاد من النفط، فانجذب سكان البادية والريف والوافدون الآخرون إلى المدن لما توفره من سبل العيش والإقامة، فنمت تبعاً لذلك المدن في أحجامها وزادت في أعدادها. ولم يكن استقطاب المدن في ليبيا للسكان متساوياً وإنما استقطبت طرابلس وبنغازي السكان بنسبة أكبر، مما أدى إلى تركز في هذين القطبين[٨٤].

وكانت غالبية السكان في المناطق الريفية يعتمدون على الرعي التقليدي وعلى زراعة الحبوب البعلية. في حين يعتمد الرعاة على المطر للحصول على المرعى، ومعظمهم يتركز في الجهات الساحلية حيث توفر أمطارها المرعى لحيواناتهم. أما الحياة الريفية المستقرة التي تعتمد على الزراعة المروية فكانت محدودة. وتوطن البدو والرعاة بفضل مشاريع إعادة التوطين والإسكان التي شرع في تنفيذها في أواخر الستينيات لا يعني تحولهم إلى زرّاع مستقرين بل يتحولون إلى حرفيين أو موظفين أو جنود أو عمال، أي تحولهم

من حياة البداوة إلى حياة المدينة وممارسة الحياة الحضرية[٨٥]، كما حصل في إجدابيا وسرت والبطنان والجبل الأخضر. مما يعني تحول مجموعات كبيرة من السكان الرحل وشبه الرحل - خلال الستينيات والسبعينيات - من حياة البداوة إلى حياة الحضر السكني في المدن مباشرة دون أن يمروا بمرحلة استقرار في الريف[٨٦].

فقد تناقصت نسبتهم من ٦ , ٢٧[٨٧] إلى ٢١٪ من إجمالي السكان بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٤[٨٨]، ثم تقلصت في تعداد ١٩٧٣ إلى ٤ , ٣٪ ولم تتجاوز نسبتهم في تعداد ١٩٨٤ عن ٢ , ٠٪ من مجموع السكان، مما يشير إلى اختفاء هذا النمط من الجياة الليبية[٨٩]. حيث إن استقرارهم واندماجهم في الحياة الحضرية كانت من عوامل تحسين مستوياتهم الصحية وتخفيض نسب وفياتهم ورفع مستوى توقع حياتهم وزيادة معدلات مواليدهم.

وتتركز معظم المدن في ليبيا في شريط ساحلي يتسع لـ ٢٥كم من خط الشاطئ، حيث يعيش أكثر من ٨٠٪ من مجموع سكان البلاد. وفيما عدا ذلك يتوزع السكان في بعض التجمعات في المناطق الجبلية أو في الواحات الداخلية، وهو أمر حتمته الظروف الطبيعية[٩٠].

وقد حدد تعداد ١٩٥٤ تسعة مراكز حضرية، في حين أشار تعداد ١٩٦٤ إلى ستة مراكز[٩١]. وفي تعداد ١٩٨٤ بلغ عدد التجمعات الحضرية ٢٦٨ تجمعاً والريفية ٤٠٦ تجمعات. وتقع أكبر هذه التجمعات في بلدية طرابلس (٥٥ تجمعاً)، تليها بلدية بنغازي (٢٩ تجمعاً) ويتبعها، بعد ذلك، بلديات الزاوية والنقاط الخمس والعزيزية ومصراته ٠بين ١٥ و٢٢ تجمعاً)[٩٢].

وفي تعداد ١٩٧٣ كانت أغلبية المستوطنات (٩٢٪) صغيرة الحجم، ويقل عدد سكان كل منها عن ألفي نسمة[٩٣]، وهي مبعثرة في طول البلاد وعرضها وقدرتها على البقاء والاستمرار ضعيفة. بينما تتركز المستوطنات الكبيرة الحجم في الشريط الساحلي.

وحدد تعدادي ١٩٧٣ و١٩٨٤ وجود ٣٤ مركزاً حضرياً رئيساً، أكبرها طرابلس (٩٦٩٣٠٠ نسمة) وبنغازي (٤٢٠٨٠٠ نسمة) تليهما مصراتة (٩٢٥٠٠ نسمة) وسبها واجدابيا والبيضاء وطبرق والزاوية وبقية المراكز، حيث عُدّت كل من غدامس وغات آخر وأصغر تلك المراكز[٩٤].

وأوضح تعداد عام ١٩٨٤ وجود أعلى نسبة لسكان الحضر في ست بلديات هي: طرابلس، العزيزية، بنغازي، سبها، النقاط الخمس، مصراته. وجميعها تضم نسبة تزيد عن معدل القطر البالغ ٧٥٪. وهناك ثمان بلديات ضمت كل منها نسبة تقل عن ٥٠٪ من السكان الحضر وهي : يفرن ، سوف الجين، غريان، الشاطئ، مرزق، أوباري، غدامس، ترهونة. وتحتوي كل منها على مدن صغيرة الحجم وتجمعات ريفية فيقرى جبلية وواحات صغيرة. وما تبقى من بلديات تراوحت نسبة الحضر فيها ما بين النسبتين السابقتين (انظر جودل ١١).

وأخيراً لا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة للمدن من خلال :

أ - الحد من توسع مدينتي طرابلس وبنغازي، وتنشيط النمو السكاني في المناطق الأقل نمواً وذلك بإقامة مصانع جديدة فيها.

ب - خلق مدن متوسطة الحجم وذلك بتركيز الاستثمارات وتوفير فرص عمل وإمكانيات للحياة المناسبة في المدن الصغيرة لترتقي إلى مستوى المدن المتوسطة الحجم، وتوسيع الإمكانيات التجارية في المناطق المحيطة بها.

ج - ربط مشاريع التنمية المكانية ببعضها البعض لتحقيق التكامل والتبعية المستمرة بحيث لا تكون بينها ثغرات كبيرة مع التفريق بينها من حيث الوظيفة والتخصص وتنمية مناطق نفوذ تؤثر على ما حولها.

جدول رقم (١١)

توزيع السكان الليبيين في الحضر والريف بحسب البلديات (عام ١٩٨٤)

البلدية	الحضر	الريف	الجملة	نسبة الحضر إلى إجمالي السكان
البطنان	٥٥٥١٠	٣٠٣٩٣	٨٥٩٠٣	٦٥
درنا	٦١٨٩٤	٢٩١٨٩	٩١٠٨٣	٦٨
الجبل الأخضر	٦٨٩٣٣	٤٢٠٢٠	١١٠٩٥٣	٦٢
الفاتح	٥٣٥٩٥	٤٠٢٦٣	٩٣٨٥٨	٥٧
بنغازي	٣٧٣٧٠٩	٤١٦٥٢	٤١٥٣٦١	٩٠
اجدابيا	٦٥٠٠٩	٢٢٨٤٤	٨٧٨٥٣	٧٤
سرت	٦٠٠٩٩	٢٩٧٤٠	٨٩٨٣٩	٦٧
سوف الجين	٣٩٣٨	٣٥١٢٥	٣٩٠٦٣	١٠
الكفرة	١٣١٩٥	٧٣٠٨	٢٠٥٠٣	٦٤
مصراته	١١٤٤٩٦	٣٥٢٩٨	١٤٩٧٩٤	٧٦
زليتن	٥٥٦٠٣	٣٨٨٨٠	٩٤٤٨٣	٥٩
الخمس	٩٨٦٠٨	٤٠١٩٨	١٣٨٨٠٦	٧١
ترهونة	٣٥٥١٥	٤٢٨٩١	٧٨٤٠٦	٤٥
طرابلس	٨٦٥٩٠٤	٢٠١٥٥	٨٨٦٠٥٩	٩٨
العزيزية	٧٠٠٦٨	٣٠٧٠	٧٣١٣٨	٩٦
الزاوية	١٤٢٤٢٥	٥٨٦٣٤	٢٠١٠٥٩	٧١
النقاط الخمس	١٣٤٢٠٢	٣٢٠٠٧	١٦٦٢٠٩	٨١
غريان	٢٢٧٩١	٨٤٣٧٠	١٠٧١٦١	٢١
يفرن	١٢٣٨٣	٥٦١٥٩	٦٨٥٤٢	١٨
غدامس	١٥٣١٣	٣٢٢٣٠	٤٧٥٤٣	٣٢
سبها	٥٦٤١٥	٥٩٤٠	٦٢٣٥٥	٩٠
الشاطئ	٩٢٣٣	٣٣٠١٥	٤٢٢٤٨	٢٢
أوباري	١٢٨٤٦	٢٩٧٥٠	٤٢٥٩٦	٣٠
مرزق	٨٣٠٣	٢٩٩٤١	٣٨٢٤٤	٢٢
المجموع	٢٤٠٩٩٨٧	٨٢١٠٧٢	٣٢٣١٠٥٩	٧٥

المصدر : نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، جدول (٣) ، ص ٧٧.

٢ - عوامل التوزيع وخصائصها:

إن نظرة فاحصة لخريطة توزيع السكان وكثافتهم في ليبيا توضح وجود قلب مقفر سكانياً، بسبب امتداد الصحاري في معظم أنحائها بحيث لا تترك إلا الجهات الساحلية وبعض المرتفعات القريبة منها بمثابة واحات سكانية متناثرة في الامتداد الصحراوي المذكور. وهذا التوزيع يرتبط بمتغيرات عديدة تتفاعل فيما بينها ويتمخض عنها أنماط توزيعية سكانية مختلفة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن الافتراض أن اختلاف التوزيع بين وحدة إدارية وأخرى، أو بين منطقة ريفية وأخرى حضرية يرتبط باختلاف تلك المتغيرات. وعموماً يمكن تصنيف العوامل المرتبطة بتباين توزيع السكان إلى ما يأتي:

أ - **العوامل الطبيعية**، وتشمل:

١ - **التضاريس:** يتباين توزيع السكان في ليبيا تبعاً لتباين تضاريسها والتي تأخذ ثلاثة أشكال: أولها السهول الساحلية الموازية لساحل البحر المتوسط الذي يمتد على شكل خط غير مستقيم لمسافة ١٩٠٠ كم، إلا أنها لا تمثل سوى ٥٪ من مساحة البلاد[٩٥]. وأهمها سهل جفّارة بطول ١٦٠كم[٩٦].

ويتمثل الشكل الثاني من التضاريس بالمرتفعات الشمالية التي تتكون من الجبل الغربي (جبال طرابلس) الذي يمتد لمسافة ٥٠٠ كم، والجبل الأخضر في الشمال الشرقي الممتد لمسافة ٢٠٠كم[٩٧]. أما الشكل الثالث فهو المنطقة الانتقالية والصحراء ويدخل ضمنها عدة مظاهر تضاريسية أبرزها المنخفضات التي تشغلها الواحات والهضبة الصحراوية والسهول النحاتية التي تغطيهاالرمال، فضلاً عن المرتفعات الصحراوية في جنوب البلاد وبعض الأودية مثل وادي الشاطئ بطول ١٧٥كم ووادي الآجال بطول ١٢٠كم[٩٨].

٢ - **المنـاخ** : إن تبـاين خصـائص المناخ من منطقـة لأخرى له دور بارز في تباين توزيع السكان بين هذه المنطقة أو تلك. حيث إن للمناخ تأثيراً واضحاً في سمات البيئة النباتية ودرجة كثافتها، وبالتالي تباين توزيع النبات والحيوان وتكوين التـربة واختـلاف سـبل الحيـاة، وقد انعكس ذلك كله على تبـاين توزيع السكان بين منطقة وأخرى. ويتضح هذا من خـلال اسـتعـراض توزيـع السكان في القطر الليبي بين جزئه الشمالي وجهاته الوسطى والجنوبية. ففي الجزء الشمالي يسود إقليم مناخ البحر المتوسط، حيث تتراوح النهاية العظمى لدرجة الحرارة في هذا الإقليم بين ٢٣-٢٥ درجة مئوية [٩٩].

والشريط الساحلي المذكور هو من أكثر مناطق الجماهيرية مطراً، حيث تتراوح كميتها من ١٥٠ - ٤٠٠ مم سنوياً. وتزداد الكمية في البيضاء وشحات فوق الجبل الأخضر إلى ٥٥٠ مم[١٠٠]. وتتناقص الكمية بالابتعاد عن البحر بحيث تقل عن ٥٠ مم في القسم الأكبر من الأراضي الليبية [١٠١].

أمـا المناطق الوسطى والجنوبيـة من ليبـيـا فـيـسـود فـيـهـا إقليم المناخ الصحراوي، حيث الجفاف والعزلة والطرد البشري. ويظهر هذا الإقليم في المناطق التي تبعد عن البحر أكثر من مائة كيلو متر [١٠٢]. ويتراوح معدل النهاية العظمى لدرجة الحرارة السنوية في المناطق شبه الجافه في الجنوب بين ٢٥-٢٨ درجة مئوية وتزيد على ٣٠ درجة مئوية في قلب الصحراء[١٠٣].

وفي ضوء ما تقدم يعد الشريط الساحلي أكثر اعتدالاً وأقل قسوةً من القسم الجنوبي؛ لذلك تمثلت فيه حياة الاستقرار والنشاط الاقتصادي والعمراني وشجع على جنوب السكان. مما يعني أنه يمثل منطقة جذب بشري، على نقيض القسم الجنوبي الذي يمثل منطقة طرد بشري.

٣ - **التربـة**: تشغل الأراضي الصالحة للزراعة نسبة محدودة من مساحة البلاد، وأن تربها الخصبة وذات القدرة الإنتاجية العالية توجد على هيئة

جيوب ومناطق متفرقة من نطاق الشريط الساحلي وفي بعض مناطق السهول الوسطى والأودية والواحات في النطاق الصحراوي الجاف. وتبعاً لاختلاف هذه التربة من حيث قدرتها الإنتاجية في مجال الزراعة ومدى توفر المياه فيها، يتباين توزيع سكانها من مكان لآخر. وفي ليبيا عدة أنواع من الترب تختلف في مدى صلاحيتها للزراعة من مكان لآخر. فالترب الرملية الفقيرة في عناصرها الغذائية تسود في الجهات الساحلية، ومثلها الترب الكلسية التي تعوق انتشار جذور النبات وتكثر في نطاق المرتفعات الشمالية ومعظم الواحات.

وفضلاً عما تقدم هناك الترب الرسوبية في الأودية والمنقولة بواسطة السيول وتتصف بعمقها وخصوبتها وصلاحيتها الجيدة للزراعة كما في سهل الجفارة. وتوجد أيضاً الترب الملحية غير الصالحة للزراعة التي تكثر في الواحات أو في مناطق تداخل المياه العذبة مع مياه البحر. كذلك توجد السبخات الملحية في أنحاء الجماهيرية. وأخيراً تمتد الترب الصحراوية في وسط جنوب البلاد، وهي ذات نسجة خشنة وتكون حصوية غير صالحة للزراعة[١٠٤].

٤ - **الموارد المائية** : تعد المياه المحدد الرئيس للتوسع الزراعي والتواجد السكاني في بلد واسع وجاف مثل ليبيا. فكانت الأساس في قيام المدن، لتكون مراكز للإدارة والتجارة وقيام القرى لإدارة شؤون الزراعة. ويرتبط الاهتمام بالموارد المائية ارتباطاً وثيقاً بكل مظاهر التنمية بالجماهيرية الليبية، ذلك أن خطة طموحة للتنمية الصناعية والزراعية والإسكانية لابد وأن يواكبها جهد متواصل يوفر المياه الضرورية لمثل هذه النشاطات.

وتكوّن المياه الجوفية نحو ٩٥,٦٪ من مجموع الموارد المائية المحلية. وهي المياه التي تأتي عن طريق الآبار والعيون والينابيع، أو التي تتجمع خلف

السدود. وهي أساس دعائم الحياة الاقتصادية والبشرية في الجماهيرية، إذ عليها يعتمد السكان في حياتهم اليومية، ومنها يستمد المزارعون مياه الري لمزارعهم. حيث يستحوذ قطاع الزراعة على أكثر من ٨٠٪ من جملة استهلاك المياه الجوفية، وتُستهلك النسبة الباقية لأغراض الاستعمال البشري والصناعي[١٠٥].

وتتوزع مصادر المياه الجوفية في خمس مناطق هي: منطقة سهل الجفارة، وجبل نفوسة، والمنطقة الوسطى، ومنطقة الجبل الأخضر، حيث تمتد فيها ثلاث مجاميع للمياه الجوفية مجموع تصريفها ١٢ مليون جالون يومياً[١٠٦]، ثم منطقة فزان، وآخرها الكفرة وسرير.

وتضم الأراضي الليبية كمية من المياه يصل مجموعها إلى ٤٨٨٦,٢ مليون م٣ سنوياً، غالبيتها من المياه الجوفية، وقليل منها مياه سطحية ومحلاة ومعاد استخدامها. وإن٣٠٪ من الموارد المائية يتركز في المنطقة الساحلية الشمالية، أي نحو ١٤٦٥,٦ مليون م٣ في السنة.

أما الاحتياجات المائية فيبلغ نصيبها ٥٤,٤٪ من إجمالي كمية الموارد المائية في الجماهيرية. حيث تستهلك كمية قدرها ٤٣٥ مليون م٣ في السنة للأغراض العامة و ٢١٦٤ مليون م٣ لأغراض الزراعة، و٦٠ مليون م٣ لأغراض الصناعة. وهذا يعني أن أكثر من ٨١٪ منها تستخدم لأغراض الزراعة[١٠٧].

وفي الشريط الساحلي تعد المياه الجوفية أهم المصادر المائية، حيث تمثل ٨٥,٣٪ من إجمالي الموارد المائية المتاحة في الشريط المذكور. في حين تكون المياه السطحية نسبة قدرها ٧,٥٪ والمياه المعاد استخدامها ٢,٤٪ والمحلاة ٤,٨٪[١٠٨].

ب - العوامل الاقتصادية، وتشمل:

١ - **الحرفة السائدة:** تلقي دراسة الحرفة ضوءاً على نمط توزيع السكان وكثافتهم في الماضي والحاضر، فالحرف التي تتطلب الاستقرار، كالزراعة تكون مزدحمة بالسكان عادة قياساً بالمناطق الأخرى التي تغلب عليها صفة البداوة؛ لهذا يلاحظ ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الساحلية الشمالية في ليبيا حيث التربة الخصبة والأمطار الأغزر كمية. فضلاً عن توفر موارد المياه الجوفية. وعلى نقيضها المناطق الصحراوية التي يرتبط وجود الإنسان فيها بالواحات.

كما يزدحم السكان وترتفع كثافتهم في المدن الرئيسة حيث يتركز النشاط الصناعي كما في طرابلس وبنغازي حيث يشتغل فيهما ٦٢٪ من مجموع العاملين في قطاع الصناعة [١٠٩]. واستحوذت المدينتان على ٧٧٪ من مجموع المنشآت الصناعية[١١٠].

ويتفق توزيع النشاط الصناعي إلى حدٍ كبير مع التوزيع العام للسكان، فالمدن الرئيسة هي مركز استقطاب النشاط الصناعي. كما أن التركز الصناعي ارتبط بالموانى التجارية الرئيسة.

والملاحظ عن مشاريع التنمية الشاملة أنها أخذت تتوزع بعدالة أكثر من الماضي، وابتعدت عن المدن الكبرى وامتدت في خمسة محاور بضمنها المحاور العمودية، أي التي تتعامد مع المحور الساحلي[١١١]. كل ذلك ساعد على توزيع جغرافي أفضل للسكان.

٢ - **النقل:** النقل عصب الحياة وأمر ضروري لازم لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أية دولة، فهو الذي يسهل الانتقال ويقرب المسافات بين الأقاليم المختلفة، وما يصاحب ذلك من إنشاء وتعمير واستيطان

وربط بين مناطق الإنتاج والاستهلاك وبخاصة في بلدٍ مثل ليبيا، حيث المساحات الشاسعة، بالإضافة إلى الطبيعة الجبلية والصحراوية وانعزال كثير من المناطق والتي كثيراً ما وقفت حائلاً أمام مد الطرق.

ومشاريع التنمية الإقليمية لا يمكن تحقيقها إلا في ظل شبكة من الطرق والاتصالات الجيدة. ومن أجل تحقيق ذلك تم توظيف الأموال المخصصة في إقامة ٢٤٠٠٠ كم من الطرق المعدة وبناء الموانى البحرية والمطارات الجوية ومنظومة الاتصالات السلكية واللاسلكية[١١٢].

وتتركز طرق النقل الرئيسة حيث يتواجد السكان والعمران والإنتاج الزراعي في السهول الساحلية وبخاصة سهل الجفارة وبنغازي، حيث تسهل عملية النقل البري والبحري وتيسير حركة النشاط التجاري. مما هيأ لطرق الشريط الساحلي القدرة على نقل الإنتاج المحلي من جهة، والواردات على طريق ميناء طرابلس - بنغازي من جهة أخرى. مما يعني أن طرق النقل ووسائلها تعد المسؤول الرئيس في زيادة عدد السكان واتساع المدن والأقاليم الصناعية.

ويمتد الطريق الساحلي من حدود البلاد الشرقية إلى حدودها الغربية دون انقطاع. وهو من طرق الدرجة الأولى ومزدوج في أغلب أجزائه. ويمر بالمراكز العمرانية الرئيسة والمناطق الزراعية والتجارية. فهو يمثل عصب الحياة وترتبط به مباشرةً أغلب الطرق الفرعية سواء في شماله أو جنوبه. حيث تمتد شبكات النقل من هذا الطريق إلى المناطق الجبلية في الشمال وإلى غدامس وفزان والجفرة والكفرة والجغبوب التي كانت منعزلة، في الوسط والجنوب.

٣ - **النفط** : لعب النفط دوراً كبيراً في تعديل آثار البيئة الطبيعية وجعلها ممكنة لاستيطان السكان في المناطق المنتجة له أو العمل في الخدمات المتصلة بهذه الصناعة أو المرتبطة بها، وأصبحت بذلك مراكز استقرار دائم.

وبعد اكتشاف النفط في ليبيا أقيمت خمسة موانـي بترولية، أربعة منها أنشئت على خليج سرت. كذلك أقيمت بالقرب منها عدة مصافي للنفط، مما ساهم في تطوير الصناعة وخلق مجتمع سكاني في مثل تلك المناطق المتخلخلة سكانياً.

وبعد تصدير النفط في عام ١٩٦١ أصبحت إيراداته تشمل الدخل القومي الرئيس، فتغيرت البنية الاقتصادية للبلاد، وأصبحت تعتمد على عوائده في تغطية نفقات التنمية، وما رافقها من ظهور الخدمات والمراكز الإدارية وتزايد النشاط التجاري، حيث ازدادت عائدات النفط من ٢,٧ إلى ١٥ مليار دولار بين عامي ١٩٧١ و١٩٩١[١١٣].

ولكن التأثير المباشر لعائدات النقط كان أكثر وضوحاً وقوة في بادئ الأمر في القطاع الحضري في البلاد. فنتيجة لارتفاع الأجور في المناطق الحضرية أصبحت حرفة الزراعة والرعي غير مجدية. وبدأ تيار الهجرة يتدفق من الريف إلى المدينة، مما أدى إلى زيادة السكان الحضر، وصحبها زيادة الطلب على المواد الغذائية. وبعد توسيع مشاريع التنمية ظهرت تجمعات سكانية جديدة، وتوسعت مراكز استيطانية قديمة.

ج - العوامل التاريخية والسياسية:

١ - **عمر الاستيطان البشري:** يتناسب عدد السكان مع قدم الاستيطان البشري طردياً، فكلما كان الاستيطان في المنطقة قديم زادت الكثافة السكانية. وعليه فإن عمر الاستيطان يفسر انخفاض أو ارتفاع الكثافات، بل ويفسر الأنماط التوزيعية للسكان ذاتها. فالشريط الساحلي يضم مدناً ومراكز استيطانية قديمة، وفي كثير منها يعود إلى العهدين البيزنطي والروماني، مما

هيأها لأن تكون مناطق مزدحمة بالسكان كما في مدينة قورنيا (شحات) التي أنشأها الإغريق سنة ٦٣١ ق.م، وبارشي (المرج)، وأبولونيا (سوسة)، وبطليموس (طلميثة)، ودارني (درنة). وأسس الفينيقيون مدينة أويا (طرابلس)[١١٤]. واستمر وجود هذه المدن إلى يومنا هذا، مما ساهم في تزايد عدد سكانها.

٢ - **الحروب والظروف الاجتماعية والسياسية** : أدت الظروف السياسية والاجتماعية إلى تأخر البلاد وبخاصة في ميدان الصناعة والزراعة. فقد تعمدت السلطات الإيطالية الحد من المصانع التي كان يملكها الوطنيون. أما الزراعة فقد كانت تعاني من نظام ملكية الأرض واستعمال الأدوات التقليدية. بالإضافة إلى ما كانت تعانيه البلاد من مصاعب الجفاف والقحط وقلة المياه. وكان نمو السكان سلبياً في بعض المناطق، بسبب استشهاد عدد منهم إبان حرب الجهاد ضد المستعمر الإيطالي، فضلاً عن هجرة أعداد كبيرة منهم إلى الخارج. كل ذلك ساهم في قلة عدد السكان وتجمعهم في الشريط الساحلي وبخاصة المراكز الحضرية الكبرى.

ثالثاً - تركيب السكان:

١ - التركيب العمري والنوعي:

يعد التركيب العمري من أهم العوامل الديموغرافية للدلالة على قوة السكان الإنتاجية ومقدار حيويتهم، كما أنه يشير إلى اتجاه نموهم. وهو العامل الحاسم في تحديد حجم العرض من القوى البشرية وبضمنها قوة العمل وبالتالي مستويات عبء الإعالة الاقتصادية، كما أنه أحد محددات أنماط الاستهلاك من السلع والخدمات.

ويعد المجتمع الليبي من المجتمعات الفتية حيث ما زالت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة مرتفعة، فقد ارتفعت تلك النسبة بين السكان الليبيين من ٣٨,٥٪ إلى ٤٤٪ بين تعدادي ١٩٥٤ و ١٩٦٤، وإلى ٥١,٤٪ من إجمالي السكان الليبيين سنة ١٩٧٣. إلا أن هذه النسبة انخفضت بشكل طفيف لتصل إلى ٤٩,٩٪ في تعداد ١٩٨٤. مما يدل على أن معدل المواليد بدأ يشهد نوعاً من الاعتدال. ثم انخفضت النسبة بشكل حاد سنة ١٩٩٥ إلى ٣٩,١٪.

وهذا التركيب الذي يغلب عليه طابع الشباب إنما هو نتيجة للزيادة السكانية السريعة المتمثلة في ارتفاع مستوى الخصوبة إلى درجة عالية وانخفاض معدل الوفيات. إلا أن انخفاض نسبة صغار السن في آخر تعداد انخفاضاً كبيراً يتعذر تعليله قبل إجراء تقويم لنتائج التعدادين الأخيرين.

وسجلت نسبة متوسطي الأعمار وكبار السن تطوراً معاكساً، فنسبة الفئة الوسطى (١٥-٦٤) بلغت في تعداد ١٩٥٤ نحو ٥٥,٣٪، وبدأت تتراجع في التعدادات اللاحقة. فبلغت في تعداد ١٩٨٤ نحو ٤٦,٩٪ ثم ارتفعت بصورة مفاجئة إلى ٥٧,١٪ في آخر تعداد. وتبع ارتفاع فئة صغار السن انخفاض الفئة الوسطى، أي انخفاض نسبة المساهمين في النشاط الاقتصادي. وبما أن العمالة تعيل عدداً كبيراً من الأفراد. وبعبارة أخرى فإن عبء الإعالة الواقع على السكان العاملين اقتصادياً ثقيل جداً[١١٥].

أما فئة كبار السن فقد انخفضت نسبتهم من ٦,٢٪ في تعداد ١٩٥٤ إلى ٣,٩ في تعداد ١٩٩٥، وهو أمر مستغرب في مجتمع مثل ليبيا؛ لذا فمن المرجح أن سبب الانخفاض في نسبة كبار السن هو الارتفاع الذي حدث للفئتين الأخيرتين وبخاصة الفئة الوسطى.

جدول رقم (١٢)

التوزيع النسبي للسكان بحسب فئات العمر العريضة خلال المدة ١٩٥٤-١٩٩٥

السنوات / فئات العمر	١٩٥٤	١٩٦٤	١٩٧٣	١٩٨٤	١٩٩٥
٠ - ١٤	٣٨,٥	٤٤	٥١,٤	٤٩,٩	٣٩,١
١٥ - ٦٤	٥٥,٣	٥٠,٨	٤٤,٤	٤٦,٩	٥٧,١
٦٥ فأكثر	٦,٢	٥,٢	٤,٢	٣,٦	٣,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : عيسى سليمان الزعني، الوضع السكاني في ج ع ل، جدول (٧)، ص٢٤، تعداد ١٩٨٤، جدول (٤)، ص ٧٨، تعداد ١٩٩٥، جدول (١٦)، ص ٤٢.

أما **التركيب النوعي للسكان** فيعبر عنه بنسبة الذكور لكل ١٠٠ من الإناث، وتعرف نسبة النوع Sex Ratio. ويتم الحصول عليها بقسمة عدد الذكور على عدد الإناث وضرب الناتج في ١٠٠. وحيث يتساوى عدد الذكور والإناث تكون نسبة النوع (مئة). فإذا زاد عدد الذكور على عدد الإناث كانت النسبة أكثر من (مئة). في حين تقل النسبة عن (مئة) إذا كان الذكور دون الإناث عدداً.

ومن ملاحظة تطور نسبة النوع في التعدادات للسكان الليبيين يظهر ارتفاعها من ١٠٧,٨ إلى ١٠٨,٥ بين تعدادي ١٩٥٤ و ١٩٦٤، ثم انخفاضها في تعداد ١٩٧٣ إلى ١٠٦,٤. والمعروف أنه عندما ينخفض معدل الوفيات تنخفض معه نسبة النوع بين السكان. على هذا الأساس يمكن أن يكون هذا هو السبب، أو بعض السبب، في الانخفاض الذي لوحظ في سنة ١٩٧٣ قياساً بعام ١٩٦٤. وهناك تفسير ممكن أيضاً وهو أن العد الكامل قد يؤدي إلى

حصول تحسن في نسبة النوع. أي أنه إذا كان النقص في عدد الإناث في تعداد ١٩٦٤ طفيفاً بالنسبة إلى النقص في عدد الذكور، ثم حصل تحسن في هذا العامل، في تعداد ١٩٧٣، يكون في هذا تفسير لانخفاض نسبة النوع، في تعداد ١٩٧٣[١١٦].

وواصلت نسبة النوع انخفاضها في التعدادين اللاحقين. فقد كان الذكور الليبيون بحسب تعداد ١٩٨٤ يشكلون ٥١,١٪ من إجمالي السكان الليبيين. في حين انخفضت هذه النسبة في تعداد ١٩٩٥ إلى ٥٠,٨٪، وبذلك تكون نسبة النوع قد انخفضت من ١٠٤,٦ بين آخر تعدادين، كما يوضحها جدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)

نسبة النوع للسكان (الليبيين وغير الليبيين) بين تعدادي ١٩٥٤ و ١٩٩٥

التعداد	الليبيون	غير الليبيين	المجموع
١٩٥٤	١٠٧,٨	١١١,٤	١٠٨,٠
١٩٦٤	١٠٨,٥	١٠٢,٤	١٠٨,٣
١٩٧٣	١٠٦,٤	٢١٢,٨	١١٢,٧
١٩٨٤	١٠٤,٦	٢٧٦,٤	١١٥,٧
١٩٩٥	١٠٣,٤	١٩٥,٢	١٠٨,٩

المصدر : تعدادات السكان للأعوام : ١٩٥٤ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٩٥.

ويعود سبب انخفاض النسبة في تعداد عام ١٩٨٤، بعد أن كانت مرتفعة في التعدادات السابقة إلى انخفاض معدل الوفيات. كما أن الهجرة الوافدة لم يكن لها تأثير كبير؛ لأنها كانت عائلية، بمعنى أنها كانت هجرة للذكور والإناث معاً.

أما نسبة النوع للسكان غير الليبيين فهي مرتفعة في جميع التعدادات، فقد بلغت في تعداد ١٩٥٤ نحو ١١١,٤ إلا أنها انخفضت بعد عشر سنوات إلى ١٠٢,٤، ثم عادت إلى الارتفاع في تعداد ١٩٧٣ فبلغت ٢١٢,٨، ووصلت ذروتها في تعداد ١٩٨٤ حيث ارتفعت إلى ٢٧٦,٤ إلا أنها انخفضت في فترة الحصار إلى ١٩٥,٢ بحسب تعداد ١٩٩٥.

إن ارتفاع نسبة النوع بين السكان الوافدين يعد أمراً طبيعياً؛ لأن أغلب الوافدين من الذكور، وبدأت هجرتهم منذ السبعينيات واستمرت إلى أواسط الثمانينيات حتى أصبح الذكور يشكلون ثلثي الوافدين[١١٧].

وقد أدى زيادة الذكور الوافدين إلى ارتفاع نسبة النوع لإجمالي السكان (الليبيين وغير الليبيين) بحيث بلغت النسبة في عام ١٩٨٤ نحو ١١٥,٧، فلا يناظرها سوى أقطار مجلس التعاون الخليجي. في حين تبدو النسبة طبيعية للسكان الليبيين، ومتدنية لصغار السن (أقل من ١٥ سنة) فبلغت ١٠٣,٥، في حين بلغت لمتوسطي الأعمار (١٥-٦٤) نحو ١٠٥,٧ ولكبار السن نحو ١٠٤,٥ بحسب تعداد ١٩٨٤. وإن كانت تلك النسب أكثر انخفاضاً في تعداد ١٩٩٥، كما يتضح من الجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤)

توزيع نسبة النوع في ليبيا بحسب فئات العمر العريضة عامي ١٩٨٤ - ١٩٩٥

فئات العمر	١٩٨٤	١٩٩٥
أقل من ١٥ سنة	١٠٣,٥	١٠٣,١
١٥ - ٦٥	١٠٥,٧	١٠٣,٥
٦٥ فأكثر	١٠٤,٥	٩٧,٩

المصدر : تعدادات السكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، جدول ٤، ص ٧٨.

المصدر : تعدادات السكان لعام ١٩٨٥، مرجع سابق، جدول ١٦، ص٤٢.

وإذا استثنينا بلدية أوباري التي تتصف بوجود توازن نسبي بين الذكور والإناث، ومرزق التي تقل فيها نسبة النوع عن ١٥٥، مما يشير إلى هجرة الذكور عنها، فإن بلديات الجماهيرية الأخرى ترتفع فيها نسبة النوع عن ١٥٥. وسجلت كل من بنغازي وطرابلس والعزيزية والزاوية وغريان ويفرن أعلى نسبة نوع في الجماهيرية تراوحت بين ١٠٥ و ١٠٦. مما يشير إلى أن بعضها مناطق جذب للذكور. في حين سجلت بقية البلديات وعددها ١٢ بلدية من مجموع ٢٤ بلدية نسبة نوع تراوحت بين ١٠٣ و ١٠٤ ذكر لكل ١٠٠ أنثى للسكان الليبيين بحسب تعداد عام ١٩٨٤ وهي نسب طبيعية.

أما هرم السكان الليبيين، وهو انعكاس لتوزيع السكان إلى مجاميع عمرية وبحسب النوع. فهو يتصف بوجود انكماش في وسط الهرم وفي قمته، الشيء الذي يدل على أن المجتمع مازال يجابه مشكلة ارتفاع نسبة الإعالة بصفة عامة، ونسبة إعالة صغار السن بصفة خاصة. وقاعدة الهرم عموماً عريضة ثم تضيق تدريجياً حتى تصل القمة. ويُظهر الهرم أن المجتمع مستهلك أكثر منه منتج، وأن البلاد تمر بمرحلة شباب وللمجتمع القدرة على الإخصاب والإنجاب[١١٨].

وتظهر أهرامات الأعمار للسكان الليبيين في مختلف التعدادات تفوقاً بسيطاً في النسب الممثلة للذكور على النسب الممثلة للإناث. ففي هرم ١٩٥٤ اتضح أن ٥١,٨٪ من السكان كانوا من الذكور و ٤٨,٢٪ من الإناث. ولم يتغير هذا الوضع كثيراً بعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً، مما يؤكد تأثير الهجرة الوافدة على نسبة النوع لإجمالي السكان.

٢ - التركيب الاقتصادي:

ان الترتيب الاقتصادي للمجتمع أساس لازم لوضع خطط المستقبل سواء

في مشروعات التنمية الاقتصادية، أو في مجال الخدمات العامة. ولمعرفة هذا التركيب يتطلب الأمر معرفة «السكان ذوو النشاط الاقتصادي». وهم الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع والخدمات، ويشمل القادرين على العمل والباحثين عنه خلال فترة زمنية معينة[١١٩].

وقد عرّف تعداد السكان في ليبيا لعام ١٩٩٥ «السكان النشطين اقتصادياً» بأنهم جميع الأفراد المشتغلين فعلاً (بعمر ١٥ سنة فأكثر) عند إجراء التعداد والباحثين عنه سواء سبق لهم العمل أو كانوا يبحثون عنه لأول مرة. مما يعني أنه يستثني الذين يؤدون (الخدمة الإنتاجية أو الوطنية). ولكون هؤلاء يمارسون العمل فعلاً أثناء أدائهم لتلك الخدمة؛ لذلك أضيفوا إلى ما تضمنه التعريف المذكور من أجل إعطاء تقدير واقعي لمعدلات مساهمة القوة البشرية في النشاط الاقتصادي.

ووفقاً للتعريف الأخير بلغ عدد السكان الليبيين النشطين اقتصادياً ١,١ مليون فرد، يشكلون حوالي ٤١٪ من إجمالي السكان الليبيين الذين أعمارهم (١٥ سنة فأكثر). وهذه النسبة تمثل معدل مساهمة القوة البشرية في النشاط الاقتصادي للسكان الليبيين المقيمين في الجماهيرية. وهي ترتفع لدى الذكور إلى حوالي ٦٦٪ في حين تنخفض لدى الإناث إلى ١٦٪. في الوقت الذي كانت مساهمة العنصر النسائي في النشاط الاقتصادي ٤,٩٪ سنة ١٩٧٣ و١,١١٪ في عام ١٩٨٤. ويعود سبب هذا التزايد إلى تشجيع العنصر النسائي للعمل والمساهمة في النشاط الاقتصادي جنباً إلى جنب مع الرجل[١٢٠].

ومن جهة أخرى بلغ عدد الليبيين المشتغلين فعلاً، وفقاً للتعريف المشار اليه، نحو ٩٨١٤٢٤ فرداً يشكلون نسبة قدرها ٨٩٪ من إجمالي السكان الليبيين النشطين اقتصادياً. أي أن معدل البطالة بين أفراد قوة العمل الليبية

في الجماهيرية تقدر بحوالي ١١٪. وهذه النسبة ترتفع لدى الذكور إلى نحو ١١,٤٪، في حين تنخفض لدى الإناث إلى حوالي ٩٪.

ومن خلال توزيع السكان الليبيين بحسب مساهمتهم بالنشاط الاقتصادي، يتضح أن معدل الإعالة لكل فرد من السكان الليبيين النشطين اقتصادياً يقدر بنحو (٤). بمعنى أن كل فرد من السكان النشطين يعيل في المتوسط أربعة أفراد بما فيهم نفسه. في حين بلغ هذا المعدل في تعداد ١٩٨٤ أكثر من ٤,٧. بمعنى أن كل فرد من السكان النشطين اقتصادياً كان يعيل في المتوسط نحو خمسة أفراد[١٢١].

جدول رقم (١٥)

توزيع القوة البشرية للسكان الليبيين الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر حسب النوع عام ١٩٩٥

القوة البشرية			ذكور	إناث	مجموع
نشطون اقتصادياً	مشتغلون	يعمل	٧٣٢٦٧٧	١٧٢٨٧٤	٩٠٥٥٥١
		خدمة وطنية أو إنتاجية	٦٠٦٩٤	١٥١٧٩	٧٥٨٧٣
		مجموع المشتغلين	٧٩٣٣٧١	١٨٨٠٥٣	٩٨١٤٢٤
	متعطلون		١٠١٨١٦	١٧٧١٦	١١٩٥٣٢
مجموع السكان النشطين اقتصادياً			٨٩٥١٨٧	٢٠٥٧٦٩	١١٠٠٩٥٦
غير النشطين اقتصادياً			٤٦٥٥٥٠	١١٠٨٩٧٠	١٥٧٤٥٢٠
مجموع أفراد القوة البشرية			١٣٦٠٧٣٧	١٣١٤٧٣٩	٢٦٧٥٤٧٦
معدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي(٪)			٦٥,٨	١٥,٧	٤١,٢
معدل البطالة بين العاملين اقتصادياً (٪)			١١,٤	٨,٦	١٠,٩

المصدر: تعداد السكان لعام ١٩٩٥م، جدول (٢٧).

أما توزيع السكان النشطين اقتصادياً بحسب أقسام المهن، فإن بيانات تعداد عام ١٩٩٥ تشير إلى أن عدد الأفراد الليبيين المشتغلين بمهن علمية أو

فنية يبلغ ٢٤١٠٢٢ فرداً يشكلون ما نسبته ٢٦٪ من مجموع الليبيين المشتغلين فعلاً والمتعطلين الذين سبق لهم العمل - عدا الذين يؤدون الخدمة الوطنية أو الإنتاجية - وهذه النسبة ترتفع لدى الإناث لتصل إلى ٧١٪، وهي تفوق نسبتهن في عام ١٩٨٤ التي بلغت ٥٤٪[١٢٢]. في حين تنخفض لدى الذكور إلى ١٦٪، مما يدل على أن الإناث الليبيات يفضّلن العمل في مثل هذه المهن. وقد بلغ عدد المشتغلين بمهن خدمية ١٨٩٨٧٣ فرداً يشكلون حوالي ٢١٪ من المجموع، والعاملون بالإنتاج ومن ينتمي إليهم يكونون نسبة قدرها ١٩,٧٪ من المجموع، والموظفون ١٥,٩٪، والعاملون في قطاع الزراعة وما يرتبط بها ١١٪، والعاملون بالبيع والشراء ٥,٧٪[١٢٣].

وما يتعلق بتوزيع العاملين بحسب أقسام النشاط الاقتصادي فقد أظهر تعداد ١٩٩٥ أن غالبية المشتغلين الليبيين يعملون في نشاط الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية، حيث بلغ عدد المشتغلين في هذه الأنشطة ٤٩٦٣٢٦ فرداً يشكلون ٥٤٪ من إجمالي عدد الليبيين المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل، عد الذين يؤدون الخدمة الوطنية أو الإنتاجية. وترتفع نسبة المشتغلين في هذه الأنشطة لدى الإناث إلى حوالي ٨٥٪ في حين تنخفض لدى الذكور إلى ٤٧٪ مما يدل على أن الليبيين يفضلون العمل في هذه الأنشطة الخدمية. ويعمل في الزراعة وما يرتبط بها ١٢,٢٪، وفي التعدين والصناعة نحو ١٠,٣٪ و ١١٪ في التجارة والمصارف و ١٥٪ في قطاع النقل والكهرباء والغاز والماء.

وأوضح تعداد ١٩٩٥ حول توزيع السكان العاملين بحسب الحالة العملية أن عدد الليبيين الذين يعملون بالجهاز الإداري بلغ نحو ٤٦٢٧٠٥ أفراد يشكلون حوالي ٤٥٪ من إجمالي السكان العاملين اقتصادياً. وهذه النسبة ترتفع لدى

الإناث إلى ٧٧٪ وتنخفض عند الذكور إلى ٣٨٪، مما يدل على أن الإناث يفضلن العمل بالجهاز الإداري. أما المتعطلون الذين يبحثون عن عمل فقد بلغت نسبتهم وقت إجراء التعداد نحو ١١٪ من إجمالي السكان الليبيين النشطين اقتصادياً[١٢٤].

وفيما يأتي توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصادياً على القطاعات الاقتصادية الثلاثة[١٢٥]:

١ - قطاع الزراعة :

كان العاملون في هذا القطاع يشكلون، بحسب تعداد عام ١٩٥٤، نسبة قدرها ٥٩,٥٪ من مجموع العاملين، ثم تراجعت النسبة إلى ٣٧,١٪ سنة ١٩٦٤ وإلى ٢٦,٦٪ سنة ١٩٧٣ ثم إلى ٢١,٩٪ سنة ١٩٨٤. وتراجعت النسبة إلى ١٢٪ سنة ١٩٩٥، وهي ترتفع عند الذكور إلى ١٤,٥٪ وتنخفض عند الإناث إلى ٢,٤٪، وهي أقل مما كانت عليه في عام ١٩٨٤. ويعود سبب هذا التراجع إلى ميل الشباب إلى العمل في مجال الخدمات والصناعة حيث الدخل الأعلى والكسب الأسرع، لاسيما وأن سكان الريف شهد هجرة إلى المدن التي توسعت كثيراً على حساب الريف. وتمت الاستعانة بالعمالة العربية للعمل في قطاع الزراعة والرعي، كذلك شهد هذا القطاع رفع الدعم الذي كانت الدولة تقدمه.

٢ - قطاع الصناعة:

كان يمثل هذا القطاع في عام ١٩٥٤ نسبة قدرها ١٢٪ من مجموع العاملين، ارتفعت في عام ١٩٦٤ إلى ١٩,١٪. وعلى الرغم من اكتشاف النفط واستقطاب عدد من الليبيين للعمل في خدماته، نجد أن هذه النسبة انخفضت

إلى ١٥٪ عام ١٩٧٣ حيث شهدت تلك المدة تطورات سريعة في مجال الخدمات الإدارية وغيرها جذبت عدداً من الليبيين للعمل فيها. أما الأنشطة الصناعية فقد اتجهت العمالة الوافدة إليها ولاسيما من مصر وتونس. وفي عام ١٩٨٤ ارتفعت النسبة إلى ٢٣٪ حيث انتهجت الدولة سياسة تشجيع الحرف والصناعات الصغيرة وظهور بعض المشروعات الصناعية الكبيرة التي استقطبت بعض العناصر الليبية الغنية منها على وجه الخصوص.

وفي عام ١٩٩٥، ونظراً لاستقطاب قطاع الخدمات أكثر من نصف العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي (٥٤٪)، تراجعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة والتعدين إلى نحو ١٥٪ فقط من إجمالي العاملين في مختلف القطاعات.

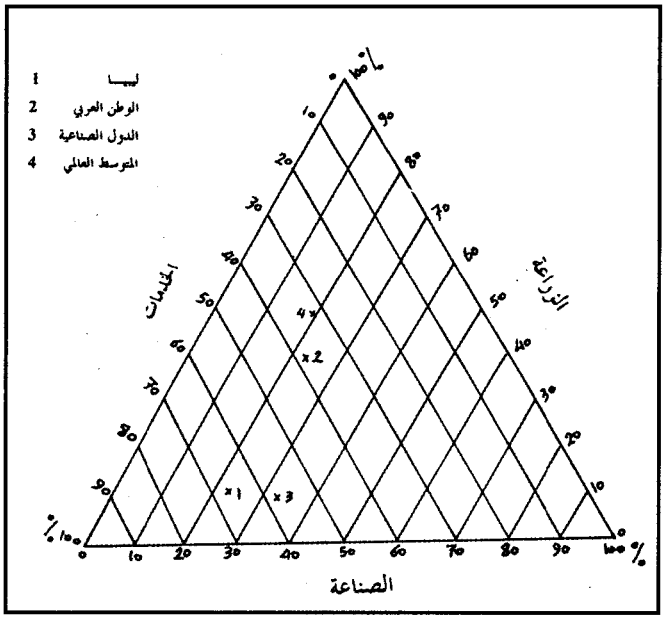

شكل (٥) المثلث النسبي للقوى العاملة في النشاط الاقتصادي في ليبيا. وبعض المجاميع الدولية (١٩٩٠)

٣ - قطاع الخدمات :

وهو من أكثر القطاعات التي استقطبت الأيدي العاملة الليبية، حيث تطورت نسبة العاملين في هذا القطاع بدرجة سريعة من ١٦,٣٪ سنة ١٩٥٤ بحيث تضاعفت النسبة بعد عشر سنوات لتصل إلى ٣٢٪ نتيجة لتوسع الخدمات الإدارية والتعليمية والصحية. وقفزت النسبة إلى ٥٣٪ سنة ١٩٧٣ وإلى ٥٥٪ سنة ١٩٨٤ ونسبة قريبة منها سنة ١٩٩٥ (٥٤٪). مما يعني أن أكثر من نصف العاملين في النشاط الاقتصادي يتركز نشاطهم في قطاع الخدمات. أي أن خط تطور هذا القطاع سار في اتجاه معاكس لمسار قطاع الزراعة، فالذين هجروا الزراعة اتجهوا مباشرةً إلى قطاع الخدمات.

يستنتج مما تقدم أن الليبيين يميلون للعمل في قطاعات الخدمات والتجارة والتمويل، أما غيرهم (الوافدون) فيميلون للعمل في القطاعات الإنتاجية.

٣ - أنماط التراكيب الأخرى:

أ - **التركيب الديني:** للتركيب الديني تأثير كبير في حياة الشعوب، ويتضح هذا التأثير من خلال العلاقات الاجتماعية للسكان وفعالياتهم الاقتصادية وأوضاعهم السياسية، كما يؤثر في سلوك الفرد اليومي. وله دور واضح في نمو السكان من حيث تثبيته لفلسفة أخلاقية واجتماعية معينة في نفوس الأتباع كأن تؤكد هذه الفلسفة فضائل الإنجاب وتحريم وسائل تحديد النسل، مما يؤثر في الظواهر الديموغرافية[١٢٦].

وفي ليبيا تهمل التعدادات التصنيف الديني للسكان لسيادة المسلمين في الجماهيرية وصغر حجم الأقليات الدينية فيها. ولم يشر إلى التصنيف الديني سوى في تعداد عام ١٩٧٣، حيث أوضحت نتائج التعداد المذكور إلى أن نسبة

المسلمين في الجماهيرية بلغت نحو ٩٩,٢٪ من إجمالي السكان. وترتفع النسبة عند الليبيين إلى ٩٩,٩٧٪، وتنخفض عند غيرهم إلى ٩١,٣٪. ويشكل المسيحيون نسبة قدرها ٠,٧٪ من إجمالي سكان القطر الليبي وغالبيتهم من غير الليبيين. في حين تنخفض الأقليات الدينية الأخرى إلى نسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز ٠,٥٪ من إجمالي السكان كما يتضح من الجدول رقم (١٦).

جدول رقم (١٦)

التصنيف الديني للسكان في القطر الليبي عام ١٩٧٣

الديانة	عدد السكان		
	الليبيون	غير الليبيين	المجموع
المسلمون	٢٠٥١٧٣١	١٧٩٧٥٠	٢٢٣١٤٨١
المسيحيون	١٧٩	١٥٧٠٩	١٥٨٨٨
أخرى وغير مبين	٤٦٢	١٤٠٦	١٨٦٨

المصدر : تعداد عام ١٩٧٣، جدول ١٨.

ب - التركيب التعليمي: تعد بيانات التركيب السكاني بحسب الحالة التعليمية ذات فائدة مباشرة في التخطيط لمحو الأمية في مناطق الدولة المختلفة، كما تستخدم هذه البيانات مقاماً للعمليات الحسابية المرتبطة بالمعدلات الحيوية النوعية بحسب درجة الإلمام بالقراءة والكتابة والتي تستخدم بدورها متغيراً اجتماعياً واقتصادياً، مثل معدلات المواليد بحسب إلمام الأم بالقراءة والكتابة ومعدلات الزواج والطلاق تبعاً للمستوى التعليمي للزوج والزوجة وهكذا.

وتتضح معالم التركيب التعليمي في ليبيا من خلال دراسة:

١ - **الالتحاق المدرسي:** تشير نتائج التعداد العام للسكان سنة ١٩٩٥ إلى أن إجمالي عدد الطلبة الملتحقين بالدراسة خلال العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ قد بلغ ١,٧ مليون طالب وطالبة، يشكل الطلبة الليبيون ٩٦٪ منهم.

ومن بين السكان الليبيين الذين هم في سن الدراسة (٦-٢٤ سنة) والبالغ عددهم ٢,١ مليون نسمة، هناك ١,٦ مليون طالب وطالبة ملتحقين بالدراسة في مختلف مراحل التعليم[١٢٧]، أي أن النسبة العامة للالتحاق المدرسي تقدر بحوالي ٧٥٪، تنخفض لدى الإناث إلى ٧٣٪ وترتفع لدى الذكور إلى حوالي ٧٧٪. على أن هذه النسبة ترتفع كثيراً بالنسبة للأعمار التي هي في سن مرحلة التعليم الأساسي حيث تصل إلى ما يزيد على ٩٠٪ كما يتضح من الجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧)

نسبة الالتحاق المدرسي للطلبة الليبيين في العام الدراسي ١٩٩٤ / ١٩٩٥

فئات العمر	نسبة الالتحاق المدرسي ٪		
	ذكور	إناث	مجموع
٦ - ١٢	٩٠,٦	٩٠,٠	٩٠,٣
١٣ - ١٥	٩٦,٩	٩١,٣	٩٠,١
١٦ - ١٨	٨٦,٤	٧٨,٣	٨٢,٤
١٩ - ٢٤	٤١,٢	٣٧,٦	٣٩,٤
٦ - ٢٤	٧٦,٧	٧٣,٢	٧٥,٠

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٩٥، جدول ١٩، ص ٤٦.

ومن بين الطلبة الليبيين يشكل الذكور منهم ٥٢٪ والطالبات ٤٨٪ من إجمالي الطلبة الليبيين. وهذا التوزيع للطلبة الملتحقين بالدراسة قريب من

التوزيع النوعي لمجموع سكان الجماهيرية، مما يدل على أن الذكور والإناث يتساوون من حيث الاستفادة من حق التعليم.

كما أظهرت نتائج التعداد أن نسبة الطلبة الملتحقين بمرحلة التعليم الجامعي والعالي من إجمالي الطلبة هي لدي الذكور أعلى منها لدى الإناث، كما يتضح من الجدول رقم (١٨).

جدول رقم (١٨)

نسبة الالتحاق المدرسي للطلبة الليبيين في العام الدراسي ١٩٩٤ / ١٩٩٥

المرحلة الدراسية	اجمالي الطلبة الملتحقين		
	ذكور	إناث	مجموع
المستوى الأول من مرحلة التعليم الأساسي	٤٥,٧	٤٥,٩	٤٥,٨
المستوي الثاني من مرحلة التعليم الأساسي	٢٤,٤	٢٤,٠	٢٤,٢
مرحلة التعليم الثانوي	٢٠,٣	٢١,٨	٢١,٠
مرحلة مافوق الثانوي ودون الجامعي	١,٣	٠,٥	٠,٩
مرحلة التعليم الجامعي والعالي	٧,٥	٧,١	٧,٣
غير مبين	٠,٨	٠,٧	٠,٨
جملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٩٥، جدول (٢٠)، ص ٤٧.

٢ - **الحالة التعليمية** : أظهرت نتائج تعداد السكان لعام ١٩٩٥ أنه من بين السكان الليبيين الذين أعمارهم (١٠ سنوات فأكثر) والبالغ عددهم حوالي ٣,٣ مليون نسمة، فإن ١٩٪ منهم أمياً. وترتفع هذه النسبة عند الإناث لتصل إلى ٢٧٪. في حين تنخفض لدى الذكور إلى ما يزيد على ١٠٪. وبمقارنة نسبة الأمية المذكورة بما كانت عليه في تعداد ١٩٨٤ يلاحظ أنها كانت لدى الذكور

١٨٪، ولدى الإناث ٤٧٪، ولمجموع السكان ٣٢٪. وفي عام ١٩٧٣ كانت لدى الذكور ٣١٪ ولدى الإناث ٧٣٪ وللمجموع ٥١٪. مما يشير إلى انخفاض تلك النسبة خلال المدة ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٥، كما يتضح من الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩)

عدد الأميين ونسبتهم من إجمالي السكان الليبيين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٥

التعداد	النوع	السكان الليبيون (١٠ سنوات فأكثر)	غير الليبيين	المجموع
١٩٧٣	ذكور	-	-	٣١
	إناث	-	-	٧٢,٦
	مجموع	-	-	٥٠,٩
١٩٨٤	ذكور	١٠٧٧٦٥٤	١٩٧٧٦٦	١٨,٤
	إناث	١٠٢٥٢١٩	٤٨٣١٠٨	٤٧,١
	مجموع	٢١٠٢٨٧٣	٦٨٠٨٧٤	٣٢,٤
١٩٩٥	ذكور	١٦٥٧٨١٣	١٧٣٢٣١	١٠,٤
	إناث	١٦٠٢٧٦٢	٤٣٦١٨٨	٢٧,٢
	مجموع	٣٢٦٠٥٧٥	٦٠٩٤١٩	١٨,٧

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٨٤، ص٦٩ ، وعام ١٩٩٥، جدول (٢١).

أما توزيع الحالة التعليمية بحسب النوع فإن الجدول رقم (٢٠) يوضحها، ومنه يظهر أن نسبة الأميين إلى مجموع السكان الليبيين تصل إلى ١٨,٧٪، وبنسبة قريبة منها لمن يحمل شهادة دون الابتدائية. وترتفع نسبة من له شهادة الابتدائية أو ما يعادلها إلى ٢٢,٢٪ من إجمالي السكان الليبيين وبنسبة قريبة منها لمن عنده شهادة الإعدادية أو ما يعادلها. إلا أن نسبة من يحمل الشهادة

الثانوية أو ما يعادلها تنخفض إلى نحو ١٦٪، في حين تتدنى نسبة حاملي الشهادة الثانوية والجامعية فأكثر إلى ٣,٤٪ من إجمالي السكان الليبيين.

جدول رقم (٢٠)

التوزيع النسبي للسكان الليبيين (١٠ سنوات فأكثر) بحسب الحالة التعليمية والنوع

الحالة التعليمية	٪ من إجمالي السكان الليبيين		
	ذكور	إناث	مجموع
أمي	١٠,٥	٢٨,٢	١٨,٧
دون الابتدائية	١٩,٠	١٧,٤	١٨,٢
الابتدائية أو ما يعادلها	٢٣,٨	٢٠,٥	٢٢,٢
الإعدادية أو ما يعادلها	٢٣,٣	١٩,٣	٢١,٣
الثانوية أو ما يعادلها	١٨,٤	١٣,٧	١٦,١
فوق الثانوية وجامعية فأكثر	٥,١	١,٩	٣,٥
غير مبين	٠,٠١	٠,٠	٠,٠١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: تعداد السكان لعام ١٩٩٥، جدول (٢٢).

وإذا قارنا النسب الواردة في الجدول المتقدم لعام ١٩٩٥ نجدها أكثر من النسب المناظرة لها في التعداد السابق لها باستثناء الأمية التي سجلت نسبة قدرها ٣٩,٩٪ في تعداد عام ١٩٨٤ المذكور[١٢٨].

وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي والعالي يلاحظ أن كلفة تعليم الطالب الجامعي في ليبيا تبلغ نحو ٢٠٥٥ دولاراً أمريكياً مقابل ٢٤٤٤ دولاراً لعموم الوطن العربي في الوقت الحاضر[١٢٩].

ويبلغ عدد الكليات التي تمنح شهادة الماجستير في ليبيا نحو ٦ جامعات و ١٣ كلية والتي تمنح الدكتوراه ٣ جامعات و ٥ كليات حالياً[١٣٠].

أما نسبة حاملي الماجستير والدكتوراه من الكادر التدريسي إلى الطلبة فتبلغ في ليبيا ١:٢٩ مقابل ١: ٢٥ كمتوسط لعشرة أقطار عربية سنة ١٩٩٦[١٣١].

الهوامش والمصادر

(*) كان بودي أن يكون البحث بعمق أكثر مما هو عليه لو تيسر الوقت الكافي لإنجازه، حيث وصل التكليف متأخراً.

١ - عيسى سليمان الزقني، الوضع السكاني في الجمهورية العربية الليبية، بحث مقدم إلى مؤتمر الخبراء العرب لمسائل السكان وعلاقتها بالصحة والتنمية المنعقد في الإسكندرية خلال المدة من ٣-١٩٧٦/١/٨، وزارة التخطيط والبحث العلمي، مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، ص ١-٢.

٢ - المملكة الليبية، وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان ١٩٦٤، مطابع مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، ١٩٦٦، ص أ.

٣ - محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٠، ص ١٢٠.

٤ - عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص٢.

٥ - المملكة الليبية، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان ١٩٥٤، طرابلس، ١٩٥٨، ص٧.

٦ - عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص٣.

٧ - محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ١١٧.

٨ - المرجع نفسه، ص٥.

٩ - الجماهيرية الليبية، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ١٩٧٣، طرابلس، فبراير ١٩٧٩، صفحة المقدمة.

١٠- الجماهيرية الليبية الاشتراكية العظمى، أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤ (على مستوى الجماهيرية العظمى)، ص ٢٦.

١١- محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ١١٧.

١٢- الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ١٤٢٤م / ١٩٩٥ف، طرابلس، يوليو ١٩٩٨، ص ١٤.

١٣- المرجع نفسه، ص ١٥-١٧.

١٤- الجماهيرية العربية الليبية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الإحصاءات الحيوية ١٤٢٤م/١٩٩٧ ف،ص أ. أيضاً : ج ع ل ، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصاءات الحيوية لسنة ١٩٧٢، صفحة المقدمة.

١٥- منصور محمد الكيخيا، «السكان»، في كتاب الجماهيرية : دراسة في الجغرافيا، إعداد الهادي مصطفى بولقمة، سعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط١، سرت، ١٩٩٥، ص ٣٨٩.

١٦- UNDP, Human Development Report 1998, Oxford University Press, New York, 1998, Table 22.

١٧- ج ع ل، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، معدلات النمو السكاني ومستوى الخصوبة والوفيات (استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٣)، الدراسات الإحصائية التحليلية، العدد ٢، ص ٢١-٢٣.

١٨ - عباس فاضل السعدي "خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية في

الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٧٤.

١٩- منصور محمدي الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٩٠ - ٣٩١.

٢٠ - المرجع نفسه، ص ٣٩٢.

٢١- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ٦٠.

٢٢ - المرجع نفسه، ص ٦٠.

٢٣- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٨٨.

٢٤- المرجع نفسه، ص ١١٣.

٢٥ - إبراهيم أحمد أبو القاسم، المهاجرون الليبيون بالبلاد التونسية، نشر وتوزيع عبدالكريم بن عبدالله ، تونس، ١٩٩٢، ص ٤٤.

٢٦- U.N., Population Division, World Population Prospects : the 1998 Revision, vol. I, New York, 1999, P. 256.

٢٧ - ر. لوني، "المنظورات الديموغرافية للتنمية في المملكة العربية السعودية"، النشرة السكانية (تصدرها الأسكوا)، بيروت، عدد ٢٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٥، ص ١٢٩، الإحصاءات الحيوية لعام ١٩٩٧، مرجع سابق.

٢٨- عباس فاضل السعدي، "مقاييس الخصوبة وتباينها الإقليمي في العراق"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد ١٧، العدد ٣، خريف ١٩٨٩، ص ٢٧٠.

٢٩- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص١١٩.

٣٠- الإحصاءات الحيوية لعام ١٩٩٧، جدول (١)، ص٢.

٣١- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ٢.

٣٢- المرجع نفسه، جدول (٤٠).

٣٣- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ١٩٩٥، مرجع سابق، جدول ١٦, ١١٦.

٣٤- U.N., Demographic Yearbook 1997, New York, 1999, Table (4).

٣٥- الإحصاءات الحيوية لسنة ١٩٩٧، مرجع سابق، جدول ١٩، ص ٢٤.

(*) تم تقدير الإناث على أساس نسبة كل فئة عمرية إلى إجمالي الإناث في تعداد ١٩٩٥ وتطبيق تلك النسب على تقديرات الإناث لعام ١٩٩٧.

٣٦- ج ع ل، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصاءات الحيوية ١٩٨٠، مايو ١٩٨٣، جدول ٣, ٦.

٣٧- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٨١-٣٨٢.

٣٨- U.N., Demographic Yearbook 1997, Table (4)

٣٩- World Pop. Prospects, 1999, Op. Cit., Vol. I, P. 256

٤٠- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق ص ٣٨١-٣٨٢، أيضاً : معدلات النمو السكاني ومستوى الخصوبة والوفيات (من واقع تعداد عام ١٩٧٣)، مرجع سابق، العدد ٢، ص ٢٣.

٤١- نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٥٣.

٤٢- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٨٣.

٤٣- الإحصاءات الحيوية لعام ١٩٨٠، مرجع سابق، جدول ٣ ، ٦.

٤٤- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٨٦.

٤٥- Demographic Yearbook 1997, OP. Cit., Table (4)

٤٦- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٨٦.

٤٧- المرجع نفسه، ص ٣٨٧.

٤٨- Demographic Yearbook 1997, OP. Cit., Table (4)

٤٩- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

٥٠- التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٤، مرجع سابق، جدول (ز).

٥١- المرجع نفسه، جدول (ز).

٥٢- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لنسة ١٩٧٣، مرجع سابق، جدول (١).

٥٣- نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، جدول (٢)، ص ٧٦.

٥٤- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

٥٥- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٥، مرجع سابق، جدول (١٣)، ص٤٠.

٥٦- المرجع نفسه، جدول ١٨، ص ٤٤.

٥٧- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

٥٨- نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، جدول (٢)، ص ٧٦.

٥٩- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٥، مرجع سابق، جدول (١)، ص٧٨.

٦٠- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٦٣.

٦١- المرجع نفسه، ص ٣٦٣-٣٦٤.

٦٢- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ٤٩.

٦٣- نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٦١.

٦٤- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٥، مرجع سابق، جدول ٣٤، ص٧٢.

(*) وبموجب تقديرات أخرى يصل الرقم إلى ٥٩٨٤٠٠٠ نسمة (عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ٩٠).

٦٨- World Pop. Prospects, 1999, OP. Cit., Vol I, P. 256

٦٩- توقعات الباحث.

٧٠- World Pop. Prospects, 1999, OP. Cit., Vol I, P. 256

٧١- محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٤

٧٢- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص٢.

٧٣- محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٤.

(*) لا تتوفر تفاصيل سكان ومساحة البلديات لآخر تعداد (عام ١٩٩٥).

(*)(*) الدرج المعيارية (د) = $\frac{\text{س} - \text{سَ}}{\text{ع}}$ حيث إن س = أي قيمة من قيم المتغير ، سَ = الوسط الحسابي لقيم المتغير، ع = الانحراف المعياري.

٧٤- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

٧٥- المرجع نفسه، ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

٧٦- المرجع نفسه، ص ٣٤٣.

(*) تم الحصول على قيمة معامل جيني من تجميع القيم المستخرجة من منحنى لورنز (شكل ٤).

٧٧- عبدالإله أبو عياش، التحضر في الوطن العربي : تقييم جغرافي للبعدين الاقتصادي والاجتماعي، في قراءات في الجغرافيا الاجتماعية التطبيقية، تحرير عبدالله علي الصنيع، مكتبة الطالب الجامعي (رقم ٦١) مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٢٢٥-٢٢٦.

٧٨- سعد خليل القزيري، "التحضر"، في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٤٠٩.

٧٩- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ١٩.

٨٠- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ١٧.

(*) وفي تقدير غيره ٣٤٪ (سعد القزيري، التحضر، كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٤٠٨).

٨١- معدلات النمو السكاني ومستوى الخصوبة والوفيات لعام ١٩٧٣، عدد ٢، مرجع سابق، ص ٣.

٨٢- نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، جدول (٣)، ص ٧٧.

٨٣- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٥، جدول (٤)، ص ٨١.

٨٤- سعد خليل القزيري، التحضر، كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٤٣٣-٤٣٤.

٨٥- منصور محمد الكيخيا، السكان، في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٣٤٥-٣٤٨.

٨٦- المرجع نفسه، ص ٣٤٨.

٨٧- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ٢٠.

٨٨- التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٤، مرجع سابق، جدول ٧٦، ص ٨٤.

٨٩- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٤٩.

٩٠- سعد خليل القزيري، التحضر، كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٣٩٨.

٩١- المرجع نفسه، ص ٤٠٩.

٩٢- أمانة التخطيط ، الدليل الجغرافي، طرابلس، ١٩٨٤ عن : سعد خليل القزيري في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٤١٠.

٩٣- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ١٨.

٩٤- محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، جدول ٩، ص ١٤٥.

٩٥- المرجع نفسه، ص ٢٨.

٩٦- خالد رمضان بن محمود، الترب الليبية، ط١، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ١٩٩٥، ص ١٢١.

٩٧ - المرجع نفسه، ص ١٢٥-١٢٦.

٩٨ - فتحي أحمد الهرام، التضاريس والجيمورفولوجيا في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ١٣٦-١٣٧.

٩٩- ج ع ل إ، اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعميرالأراضي، الزراعة في الجماهيرية: حقائق وأرقام، ١٩٨٢، ص ٧.

١٠٠- المرجع نفسه، ص ٨ .

١٠١- محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ٧١.

١٠٢- الزراعة في الجماهيرية: حقائق وأرقام، مرجع سابق، ص٦.

١٠٣- المرجع نفسه، ص ٧.

١٠٤- المرجع نفسه، ص ٣٤-٣٦، محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ٤١-٤٣.

١٠٥- محمد عبدالجليل أبو سنينة، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا: محاولة في استشراف المستقبل، ط١، الهيئة القومية للبحث العلمي، سلسلة دراسات وتقارير علمية رقم (٢)، طرابلس، ١٩٩٣، ص ١٥.

١٠٦- الزراعة في الجماهيرية: حقائق وأرقام، مرجع سابق، ص ١٤-١٩.

١٠٧- محمد عبدالجليل أبو سنينة، مرجع سابق، ص ١٦.

١٠٨- سعد خليل القزيري، التحضير في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٥٥٠-٥٥٣.

١٠٩- محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

١١٠- محمد المبروك المهدوي، "الصناعة"، في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٦٣٩.

١١١- انظر : أبو القاسم العزابي، "سياسية التخطيط الجهوي والمحلي في الجماهيرية العظمى ١٩٦٠-١٩٩٠"، الملتقى الجغرافي الأول : الزاوية من ٢٥-٢٩ مايو ١٩٩٣، ج١، منشورات جامعة السابع من إبريل، ١٩٩٤، ص ٢٣٩-٢٤٠.

١١٢- المرجع نفسه، ص ٢٤٠.

١١٣- شكري محمد غانم "النقط"، في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٧٣٢-٧٣٣.

١١٤- سعدخليل القزيري، التحضر في كتاب الجماهيرية، مرجع سابق، ص ٣٩٩-٤٤٠.

١١٥- عيسى سليمان الزقني، مرجع سابق، ص ٢٥.

١١٦- المرجع نفسه، ص ٦١.

١١٧- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

١١٨- المرجع نفسه، ص ٣٦٨، ومحمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية ، مرجع سابق، ص ١٣٦.

١١٩- U.N., Demographic Aspects of Manpower, Report (1), Population Studies No. 33, New York, 1962, P. (1).

١٢٠- تعداد السكان لعام ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٥٦.

١٢١- المرجع نفسه، ص ٥٦.

١٢٢- تعداد السكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٥٩، جدول (٢٣).

١٢٣- تعداد السكان لعام ١٩٩٥، مرجع سابق، جدول ٢٨، ص ٥٩.

١٢٤- المرجع نفسه، جدول ٣٠، ص ٦٣.

١٢٥- المرجع نفسه، جدول ٢٩، ص ٦١، منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص ٣٧٣-٣٧٦.

١٢٦- جوزيف سامي، "أثر المذاهب الدينية في تباينات الخصوبة" النشرة السكانية، الأكوا، العدد ١٣، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٣.

١٢٧- تعداد السكان لعام ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٤٦.

١٢٨- تعداد السكان لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٦٩.

١٢٩- U.N., ESCWA, Higher Education Systems in the Arab States, Development of Science and Technology indicators 1998, Beriut, Table (44), P. 35.

١٣٠- Ibid, Table 13, P. 17

١٣١- Ibid, Table 11, P. 8